مقدمة 3

الفصل الأول 9

واقع البنية التحتية في قطاع غزة زمن الاحتلال الإسرائيلي 9

الطرق 9
المياه 10
الكهرباء 11
الصرف الصحي 11
النفايات الصلبة 12
الاتصالات 13

الفصل الثاني 15

السلطة الوطنية الفلسطينية 15

نسبة الإنفاق على مشاريع البنية التحتية في قطاع غزة 16
مساعدات الدول المانحة 16
خطط التنمية الفلسطينية 23
خطة التنمية الفلسطينية الثلاثية للفترة 98 9 - 2000 1 23
خطة التنمية الفلسطينية الخمسية للفترة 99 9 - 2003 1 24

الفصل الثالث 27

خدمات البنية التحتية في قطاع غزة منذ قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية - حتى نهاية عام 999 1 27

دور الجهات المشرفة على مشاريع البنية التحتية في قطاع غزة 39

1. دور وزارة التخطيط والتعاون الدولي 39
2 المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والاعمار 43
3 الأشغال العامة 46
4 الحكم المحلي 46
5 سلطة المياه 53

6 ئيظوبلو 63

7 حطم لأدلو 64

أ - دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني) *5* *6*

ب - دور وكالة الغوث لتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأنروا) *6* *6*

8 مولع نلو 69

أبرز المعوقات التي اعترضت تنفيذ مشاريع البنية التحتية 1 7

التقييم 3 7

التوصيات 4 7

الملاحـــق 7 7

ملحق رقم (1) 77

ملحق رقم (2) قائمة بمشاريع البنية التحتية التي قامت بتنفيذها بكدار في قطاع غزة 78

ملحق رقم (3) قائمة بمشاريع البنية التحتية التي قامت بتنفيذها وزارة الأشغال العامة في قطاع غزة 92

ملحق رقم (4) قائمة بمشاريع البنية التحتية التي تم تنفيذها في نطاق بلدية غزة..... 97

ملحق رقم (5) قائمة بمشاريع البنية التحتية التي تم تنفيذها في نطاق بلدية خانيونس 110

ملحق رقم (6) قائمة بمشاريع البنية التحتية التي تم تنفيذها في نطاق بلدية بيت لاهيا 121

ملحق رقم (7) قائمة بمشاريع البنية التحتية قيد التنفيذ ومشاريع جاهزة للتنفيذ في محافظة الشمال..... 125

ملحق رقم (8) قائمة بمشاريع البنية التحتية التي قامت الانروا بتنفيذها في قطاع غزة..... 130

مقدمـــة

يشكل توفير خدمات البنية التحتية من مياه نظيفة وطاقة كهربائيـة كافيـة، وخدمـات الهـاتف وطـرق مسهلة أمور ضرورية وحقوق أساسية للأفراد. ومن واجب الدول والحكومات توفيرها وتطويرهـا لضمـان تمتع كل فرد في المجتمع بها. عدا عن ذلك فإنها تشكل محفزاً قوياً للنمو الاقتصـادي، بـل ومتطلـب رئيسي لأي اقتصاد واعد، فخدماتها الأساسـية كـالطرق، والكـهرباء، والاتصـالات، والميـاه، والصـرف الصحي أمور لا غنى عنها لأي اقتصاد.

وقد أشارت الكثير من الوثائق والاتفاقيات الدولية صراحة أو ضمنا الى الحـق في التمتـع بخدمـات بنيـة تحتية، كحق من حقوق الإنسان. ومن أبرز تلك الوثائق:

الإعلان العالمي حول التقدم والإنماء في الميدان الاجتماعي، حيـث تنـص المـادة 18(هـ) علـى "إنشـاء وتطوير وتوسيع شبكات النقل والمواصلات، لاسيما في البلدان النامية." كما تنص المادة 13(ج) من نفـس الإعلان على " حماية البيئة البشرية وتحسينها."[1]

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، حيث تنص المادة 14(2–ح) من الاتفاقية علـى أن " تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في المناطق الريفية لكي تكفل لها، على أساس المساواة بين الرجل والمرأة، أن تشارك في التنمية الريفية وتستفيد منها، وتكفل للريفيـة

[1] **إعلان حول التقدم والإنماء في الميدان الاجتماعي**، صدر بموجب قرار الجمعيـة العامـة رقـم 2542(د–24)، المـؤرخ في 11 كـانون الأول/ ديسـمبر 1969. مجموعـة صكـوك دوليـة، المجلـد الأول (الجـزء الثـاني) ، الأمـم المتحـدة ، نيويورك، 1993.

بوجه خاص الحق في: ... (ح) التمتع بظروف معيشية ملائمة، ولاسيما فيما يتعلق بالإسكان والمرافق الصحية والإمداد بالكهرباء، والماء، والنقل، والمواصلات." [2]

عدا عن ذلك فإن الحق في خدمات البنية التحتية يرتبط ارتباطا وثيقا بالحق في السكن الملائم، وعن ذلك يقول سكوت ليكي " إن السكن يتجاوز البناء المادي للمبني ليعمل كتعبير حيزي (مكاني) لمكان الفرد في المجتمع وله ارتباطات يصعب حصرها بالعمل، الوصول للخدمات، مستويات الصحة، الأمن، الهوية الشخصية، واحترام الذات."[3] وبناء عليه فان الحق في السكن الملائم يتضمن الحق في بيئة سليمة، والحق في التمتع بالخدمات الأساسية للبنية التحتية. فالحاجات الإنسانية هي كل مترابط ولا يمكن الحديث عن سكن ملائم دون الحديث عن خدمات البنية التحتية الأساسية كالطرق الممهدة والكهرباء والمياه النظيفة، إضافة إلى شبكات للصرف الصحي. وهناك العديد من المواثيق والإعلانات الدولية التي أتت على ذكر الحق في السكن الملائم نذكر منها:

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ،حيث تنص المادة 25(1) على أن " لكل فرد الحق في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة والرفاهة له ولأسرته، وخاصة على صعيد المأكل والملبس والمسكن والعناية الطبية وصعيد الخدمات الاجتماعية الضرورية.[4]

العهد الدولي للحقوق الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، تنص المادة 11(1) من العهد على أن " تقر الدول الأطراف في هذا العهد بحق كل شخص في مستوى معيشي كاف له ولأسرته، يوفر ما يفي

---

[2] **اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة**، تبنتها الجمعية العامة بالقرار رقم 180/24، بتاريخ 18 كانون الأول/ ديسمبر 1979.

[3] **دراسة حول السكن في قطاع غزة**، دراسة مشتركة بين المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ومؤسسة الحق، ابريل1997، ص 117.

[4] **الإعلان العالمي لحقوق الإنسان**، اعتمدته الجمعية العامة بالقرار رقم 217 ألف(د-3)، بتاريخ 10 كانون الأول/ديسمبر1948.

بحاجتهم من الغذاء والكساء والمأوى، وبحقه في تحسين متواصل لظروفه المعيشية.[5]

الإعلان العالمي حول التقدم والإنماء في الميـدان الاجتمـاعي، حيـث تنـص المـادة 10(و) علـى " تزويـد الجميع ولا سيما ذوي الدخل الصغير والأسر الكثيرة الأفراد بالمساكن والخدمات الاجتماعية الكافية."

إعلان الحق في التنمية، حيث تنص المادة 8(1) على أن " ينبغي للدول أن تتخذ على الصعيد الوطـني، جميع التدابير اللازمة لإعمال الحق في التنمية ويجب أن تضمن، في جملة أمور، تكافؤ الفـرص للجميـع في إمكانية وصولهم الى الموارد الأساسية والتعليم والخدمات الصحية والغـذاء والإسـكان والعمـل والتوزيـع العادل للدخل."[6]

الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، حيث تنص المـادة (5) علـى أن تتعـهد الدول الأطراف بحظر التمييز العنصري والقضاء عليه بكافة أشكاله، وبضمان حق كل إنسان، دون تمييز بسبب العرق أو اللون أو الأصل القومي أو الإثني، في المساواة أمام القانون، لاسيما بصدد التمتع بالحقوق التالية: ..(هـ) الحقـوق الاقتصاديـة والاجتماعيـة والثقافيـة ولاسـيما الحقـوق التاليـة: ..(3) الحـق في السـكن. (4) حـق التمتـع بخدمـات الصحـة العامـة والرعايـة الطبيـة والضمـان الاجتمـاعي والخدمـات الاجتماعية.[7]

---

[5] **العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية**، اعتمدته الجمعية العامة بالقرار رقم 2200ألف(د-21)، بتاريخ 16 كانون الأول / ديسمبر 1966.

[6] **إعلان الحق في التنمية**، اعتمدته الجمعية العامة بالقرار رقم 128/41، بتاريخ 4 كانون الأول/ ديسمبر 1986.

[7] **الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري**، اعتمدتها الجمعية العامة بالقرار رقم 2106 ألف (د-20)، بتاريخ 21 كانون الأول/ ديسمبر 1965.

بالإضافة إلى ذلك، يعد إعلان فانكوفر للمستوطنات البشرية في العام 1976 من أهم الوثائق تفصيلا فيما يخص السكن وخدمات البنية التحتية،[8] حيث تشير الفقرة 8 من الجزء الثالث منه على:

" إن السكن والخدمات المناسبة حق أساسي للإنسان يفرض على الحكومات واجب ضمان بلوغ جميع الناس له، بادئة بتقديم مساعدة مباشرة الى أقلهم حظا ..." كما ينص المبدأ رقم (1) من الإعلان السابق على أن " تحسين نوعية حياة البشر هي الهدف الأهم لأية سياسة خاصة بالمستوطنات البشرية، إن هذه السياسات يجب عليها أن تسهل التحسين المتواصل والسريع في نوعية الحياة لكل الناس، بدءا بتلبية المتطلبات الأساسية في الطعام ، المأوى، الماء النقي،..الخ. وتلى هذا الإعلان إعلان استنبول الخاص بالمستوطنات البشرية للعام 1996، حيث جاء في الملحق الثاني منه " أن المأوى الملائم يعنى أكثر من سقف فوق رأس الإنسان، بل يعني أيضا الخصوصية الملائمة، إمكانية الوصول إليه، الحيز الملائم، الأمن الملائم، الحماية القانونية لساكنيه، الصلابة والمتانة البنيوية، الإضاءة الملائمة، التدفئة والتهوية، البنية التحتية الأساسية الملائمة، مثل التزود بالمياه، خدمات الصرف الصحي والتخلص من الفضلات، بيئة ملائمة والعوامل المرتبطة بالصحة، منطقة ملائمة ويمكن من خلالها الوصول خصوصا للعمل والخدمات المختلفة. إن كل تلك النقاط يجب أن تتوفر وبتكلفة متاحة.[9]

هذا عن أهم الوثائق والاتفاقيات الدولية التي على ذكر الحق في السكن الملائم والحق في توفير خدمات البنية التحتية، باعتبارهما حقوق إنسان لا غنى له عنهما. ويقع على الدول والحكومات مسؤولية العمل لضمان تمتع الأفراد بهذه الحقوق من خلال تبني السياسات الهادفة الى تحقيق ذلك، إضافة الى الاستغلال الأمثل لموارد البلاد للوفاء بمسئوليتها تجاه أفرادها.

إن واقع البنية التحتية المهتريء في قطاع غزة، وافتقار القطاع الى خدمات البنية التحتية الأساسية، يعد من أهم الأمور التي دفعتنا الى القيام بهذه الدراسة. ونهدف من ورائها الى إلقاء الضوء على هذا الواقع البائس، مع الإشارة الى دور الاحتلال الإسرائيلي في هذا التدهور. كما نهدف من خلال هذه الدراسة الى

---

[8] يجدر الإشارة الى الإعلان يختلف عن الاتفاقية في كونه غير ملزم من الناحية القانونية.

[9] **دراسة حول السكن في قطاع غزة**، مصدر سابق ، ص 121–123.

الوقوف على دور السلطة الوطنية الفلسطينية في إعادة تأهيل وتطوير خدمات البنية التحتية منذ قدومها الى أرض الوطن في العام 1994 وحتى نهاية العام 1999، من حيث التخطيط للمشاريع، والتنفيذ، ودور كل من الوزارات والهيئات والوكالات المشرفة على تلك المشاريع. وذلك من منطلق الأهمية التي ينطوي عليها توفير خدمات البنية التحتية في تحسين الشروط الحياتية والمعيشية للسكان، إضافة الى أهميتها في تهيئة المناخ الملائم للاستثمار والنهوض بالاقتصاد الفلسطيني.

تعرضت البنية التحتية في الضفة الغربية و قطاع غزة خلال سنوات الاحتلال الى تدهور كبير نتيجة الإهمال وعدم قيام سلطات الاحتلال الإسرائيلي بتحسين مستوى خدماتها بل على العكس من ذلك فقد عملت على تدمير تلك الخدمات. وفي أحسن الأحوال قامت بتحسين خدمات البنية التحتية للأغراض الأمنية بهدف أحكام سيطرتها على الأراضي الفلسطينية، حيث قامت بإنشاء بعض الطرق وتوسيع أخرى لاستعمالات الجيش والمستوطنين. وبعد تسلم السلطة الوطنية الفلسطينية مهامها في مايو /1994، بناء على الاتفاقيات الموقعة بين م ت ف وإسرائيل، وضعت على رأس أولويات عملها إعادة تأهيل البنية التحتية كونها مرتكز رئيسي لتشجيع الاستثمار في فلسطين. إلا أن ذلك الهدف اصطدم بالعديد من المعوقات الأساسية أهمها تعثر عملية السلام وعدم التزام الدول المانحة بدفع كافة تعهداتها المالية للجانب الفلسطيني، إضافة إلى سياسة الإغلاق الشامل التي تفرضها السلطات الإسرائيلية على مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية وانعكاساتها على تنفيذ مشاريع البنية التحتية.

يستعرض الفصل الأول من الدراسة واقع البنية التحتية زمن الاحتلال الإسرائيلي، وما تعرضت له من إهمال وتدمير متعمدين، بهدف القضاء على مقومات الوجود الفلسطيني من خلال محاصرة تطوره ونموه.

ويتناول الفصل الثاني واقع خدمات البنية التحتية في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية، من حيث موقعها في خطط التنمية الفلسطينية، إضافة إلى نسبة الإنفاق على مشاريع البنية التحتية. كما يتناول التمويل الدولي للسلطة الفلسطينية، وانعكاس ذلك على تطوير خدمات البنية التحتية في المناطق الفلسطينية.

أما الفصل الثالث والأخير فيركز على مشاريع البنية التحتية الـتي تم تنفيذهـا خـلال الخمـس سـنوات السابقة، ودور كل من : بكدار، وزارة التخطيط والتعاون الـدولي، البلديـات، القطـاع الخـاص، البنـك الدولي، والأمم المتحدة في إعادة تأهيل خدمات البنية التحتية في قطاع غزة. كما يتطرق هـذا الفصـل الى أهم الإنجازات التي تم تحقيقها خلال الخمس سنوات السابقة، وكذلك أهـم المعوقـات والعراقيـل الـتي تعترض تطوير خدمات البنية التحتية.

وتخلص الدراسة الى عدد من التوصيات الـتي يـأمل المركـز الفلسـطيني لحقـوق الإنسـان أن تـأخذ بـها الجهات المعنية، سعيا لتحسين الشروط الحياتية والبيئية للفلسطينيين، من خلال توفير خدمات البنية التحتية الأساسية لرفع المعاناة عن أولئك الذين عـانوا طويـلاً مـن التـهميش والإهمـال المتعمديـن خـلال سنوات الاحتلال الإسرائيلي.

وأخيرا، يتقدم المركز الفلسطيني لحقـوق الإنسـان بالشـكر الجزيـل لكـل مـن سـاهم أو سـاعد في تقديـم المعلومات، أفراداً ومؤسسات، مما كان له الأثر الكبير في إنجاز هذه الدراسة على هذا النحو.

الفصل الأول

واقع البنية التحتية في قطاع غزة زمن الاحتلال الإسرائيلي

أهملت سلطات الاحتلال الإسرائيلي خدمات البنية التحتية على مدار سنوات احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة، مكتفية بأعمال الصيانة البسيطة. وفي أحسن الأحوال قامت بتحسين خدمات البنية التحتية الخاصة باستعمالات الجيش والمستوطنين، بهدف أحكام قبضتها على الأراضي الفلسطينية، ولتسهيل ربط المستوطنات ببعضها البعض، وربطها بإسرائيل.

يعتبر من الأهمية بمكان استعراض تأثير الاحتلال على خدمات البنية التحتية في قطاع غزة بشيء من التفصيل، من أجل الوقوف على مدى الدمار الذي لحق بهذا القطاع الهام خلال سنوات الاحتلال الإسرائيلي.

الطـــرق

أهملت سلطات الاحتلال الإسرائيلي منذ احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة صيانة الطرق؛ ونتيجة لذلك أصبحت الطرق الفرعية والرئيسية التي تخدم السكان الفلسطينيين مهترئة وتفتقر للإضاءة ولا تلبي الحاجة المتزايدة للسكان كما لا تتماشى مع حركة التطور العمراني. حيث تبلغ طول الطرق الرئيسية في القطاع 282.7كم، وطول الطرق الفرعية 396.4كم فقط. وجدير بالذكر أن جميع الطرق الموجودة في قطاع غزة قد أنشئت قبل الاحتلال الإسرائيلي للقطاع في الخامس من حزيران/ يونيو 1967. و لم تعط السلطات الإسرائيلية أدنى اهتمام بشبكة الطرق التي تخدم التجمعات الفلسطينية وبقى حوالي 46.5٪

من الطرق غير معبد وحوالي 41.5٪ شبه معبد بعرض أقل من خمسة أمتار.[10] ليس هذا فحسب، بل عملت سلطات الاحتلال على بناء شبكة من الطرق الأمنية لخدمة أغراض المستوطنين و الجيش، ويبلغ طول الطرق الأمنية في قطاع غزة 54.5 كم.[11]

المياه

تعتبر المياه الجوفية المصدر الوحيد للمياه في قطاع غزة، وتقوم إسرائيل باستنزاف 80٪ من الموارد المائية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد أدى هذا الاستنزاف الى تسريب مياه البحر المالحة الى الآبار الجوفية، الأمر الذي انعكس سلبا على نوعية المياه ومدى صلاحيتها للاستعمال الآدمي.

وسعيا لأحكام سيطرتها التامة على موارد المياه في قطاع غزة، فرضت سلطات الاحتلال الإسرائيلي قيودا صارمة على حفر آبار المياه ، وقامت بوضع عدادات لقياس كميات المياه التي تضخ للزراعة، وبتحديد الكميات المسموح بضخها للدونم الواحد حسب نوع المحصول[12]. وذلك لضمان تخفيض كمية المياه المتاحة للسكان الفلسطينيين، وفي نفس الوقت لضمان تسريب جزء كبير من المياه الى إسرائيل. إضافة إلى ذلك، فقد فرضت السلطات الإسرائيلية قيودا شديدة على أي نشاط إنمائي يتطلب موارد مائية حيث فرضت قيودا شديدة على زراعة الأشجار والمحاصيل من قبل المزارعين الفلسطينيين بغية تقليل استهلاكهم للمياه؛ وذلك وفقا للأمر العسكري رقم 1015 الصادر في عام 1982، والذي حظر زرع الأشجار المثمرة بدون ترخيص من الحكومة العسكرية الإسرائيلية، الأمر الذي حرم المزارعين في قطاع غزة من زراعة أشجار حمضيات جديدة. كما منحت المفتشين الحكوميين سلطة القيام بالتفتيش واقتلاع الأشجار غير المرخصة. وقد أدت تلك التدابير، بين أمور أخرى، الى إرغام أعداد كبيرة من المزارعين على ترك الزراعة مما أدى الى تدمير هذا القطاع الهام في اقتصاد غزة حيث انخفض نصيب الزراعة في

[10] يوسف أبو صفية، **التحدي البيئي في غزة**، مجلة قضايا فلسطينية، العدد صفر، صيف 1995، ص 33.

[11] جاد اسحاق و فيوليت قمصية، **التنمية البشرية والبيئة في فلسطين**، إصدار مشروع التنمية البشرية المستدامة، 1997، ص 16.

[12] **النزاع المائي في فلسطين** ، إعداد قسم الدراسات والأبحاث، قضايا فلسطينية، العدد 1 خريف 1995.

الناتج المحلي الاجمالي بين عام 1969و1985 من 28.3٪ الى 17.8٪، وأدت كذلك الى انخفاض نسبة الأيدي العاملة الزراعية من 32٪ الى 18٪ من مجموع الأيدي العاملة في قطاع غزة.[13]

فضلا عن ذلك، قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بمحاصرة الخزان الجوفي في قطاع غزة عن طريق بناء سد داخل إسرائيل يقوم بحجز المياه الشتوية التي كانت تجرى في وادي غزة. كما قامت بحفر حوالي أربعة وعشرين بئرا اصطياديا شرقي قطاع غزة لاصطياد المياه الجوفية المغذية للخزان الجوفي في قطاع غزة، الأمر الذي حرم الخزان الجوفي في القطاع من كمية كبيرة من المياه كانت تصل إليه من المرتفعات الجنوبية الغربية للضفة الغربية. وكذلك قامت بحفر عدد من الآبار شمالي قطاع غزة لضخ كميات كبيرة من مياه الخزان الجوفي والذي يتمتع بجودة مياهه الى إسرائيل.[14]

الكهرباء

منذ العام 1970 قررت سلطات الاحتلال الإسرائيلي ربط قطاع غزة بشبكة الكهرباء القطرية الإسرائيلية. وقبل ذلك كان القطاع يعتمد على مولدات ضخمة لإنتاج ما يحتاجه من الطاقة الكهربائية. وأصبح يعتمد القطاع اعتمادا كليا على شركة الكهرباء القطرية الإسرائيلية في تزويده بالطاقة الكهربائية. مع العلم أن الكمية التي يزود بها القطاع لا تسمح بتطوير مشاريع صناعية أو زراعية كبرى.

الصرف الصحي

تعد مشكلة الصرف الصحي من أخطر المشاكل على صعيد البنية التحتية في قطاع غزة، حيث أهملت سلطات الاحتلال بناء وتطوير شبكات للصرف الصحي، مما حدا بالسكان الى الاعتماد على الحفر

[13] **الموارد المائية في الأراضي الفلسطينية المحتلة**، نيويورك: الأمم المتحدة ، فبراير 1993 ص 47.

[14] سوزان عقل، **المياه في قطاع غزة: واقع، أخطار، أزمات**، مكتب الرئيس – مركز التخطيط، سلسلة دراسات وتقارير عدد (49)، نوفمبر 1997، ص 17.

الامتصاصية أو القنوات المكشوفة كوسيلة للتخلص من مياه الصرف الصحي، الأمر الـذي شـكل مكرهـة صحية وألحق أضرارا بصحة المواطنين. وقد أدى تسرب مياه المجاري والمياه العادمة الى الخزان الجوفي الى تلويث المياه الجوفية. إضافة إلى ذلك فقد نتج عن عدم وجود نظام لمعالجة المياه العادمة بـل تصـب المجاري في مياه البحر، آثارا سلبية على الحياة البحرية وعلى الثروة السمكية.

يجدر الإشارة إلى أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي خلال سنوات احتلالها لقطاع غـزة أقـامت عـدد مـن مشاريع الصرف الصحي وبرك تجميع المياه العادمة في مناطق متفرقة من القطاع، وقد اختارت مواقعـها بشكل متعمد وتدميري للبيئة المحيطة. نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

. برك تجميع مجاري بيت لاهيا : ومن المعروف أن تربة بيت لاهيا رملية ولا تصلح لتجميـع ميـاه المجاري، وبلا شك أن إقامة البركة على هذه التربة يـؤدي الى تسـرب ميـاه المجـاري الى الخـزان الجوفي، مسببا تلويث مياهه العذبة والتي تعتبر من أجود المياه في قطاع غزة.

. مشروع الصرف الصحي في منطقة الشـيخ عجلـين: حيـث يتـم تجميـع ميـاه المجـاري في المنطقـة وصبها في البحر دون إجراء أي معالجة لها، الأمر الذي يؤدي الى تلويث مياه البحـر، والى انتشـار الأمراض، هذا إضافة إلى الروائح الكريهة المنبعثة من المنطقة.

النفايات الصلبة

تجمع النفايات بطريقة بدائية، حيث تتوزع المجمعات المعدنية الخاصـة بـها علـى مداخـل المخيمـات وبين التجمعـات السـكنية وفي الأسـواق. ويقـوم بـهذه الخدمـة البلديـات والمجـالس القرويـة في المـدن والقرى، في حين يقوم بها وكالة الغوث في مخيمات اللاجئين. ولا تتوفر في القطاع مواقع دفـن صحيـة مصممة لهذا الغرض، بل يتم دفنها بدون معالجة أو إعادة تصنيع، أو يتم التخلص منها في أماكن عامة مفتوحة، والتي تكون في الغالب على حساب الأراضي الزراعية. هذا عـدا عـن الأضـرار الـتي تلحقـها

بالمياه الجوفية حيث يؤدي تسريب المواد العضوية المتحللة منها الى تلويث الميـاه الجوفيـة. إضافـة إلى كونها تعتبر بيئة خصبة للحشرات والقوارض، الأمر الذي يلحق أضرارا كارثية على البيئة والصحة.[15]

الاتصالات

كانت شركة بيزك الإسرائيلية تتولى مسؤولية تزويد الضفة الغربية وقطاع غزة بشـبكات الهـاتف، بينمـا كانت الإدارة المدنية التابعة للحكم العسكري الإسرائيلي تتحكـم بعمليـة الحصـول علـى هـذه الخدمـة. وكان يشكل الحصول على خط هاتف مهمة شاقة للفلسطينيين في زمن الاحتلال الإسـرائيلي. وانعكـس هذا الأمر سلبا على الاستثمار في الأراضي الفلسطينية، حيـث لا يخفـى علـى أحـد الـدور الـذي تلعبـه الخدمة الهاتفية وخدمات تبادل المعلومات في تشجيع وخلق مناخ استثماري ملائم.

من خلال هذا الاستعراض البسيط لواقع البنية التحتية في قطاع غزة زمـن الاحتـلال الإسـرائيلي يتضـح مدى التدهور الخطير الذي لحـق بخدمـات البنيـة التحتيـة خـلال سـنوات الاحتـلال. فقـد سـيطرت السلطات الإسرائيلية على الموارد الطبيعية وبالأخص الأرض والمياه، و تحكمت في كمية المياه والكـهرباء المسموح بها للفلسطينيين، الأمر الذي أعطاها القدرة على التحكم في الاقتصاد الفلسطيني، ومـن إلحاقـه بالاقتصاد الإسرائيلي كتابع له وبما يحقق مصلحة الأخير. وبسبب ضآلة الخدمات أخذت وكالة الأمـم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين منذ منتصف السبعينات على عاتقها تقديـم جـزء كبـير مـن الخدمـات والبنية التحتية للفلسطينيين وخاصة في مخيمات اللاجئين.

علاوة على ذلك، فقد كانت تقوم سلطات الاحتلال بتحويـل الأمـوال الـتي كـانت تجنيـها مـن سـكان القطاع على شكل ضرائب وجمارك وغرامات مالية الى الخزينة الإسرائيلية بدلا من إنفاقها علـى تطويـر خدمات البنية التحتية فيها. وطيلة سنوات احتلالها للضفة الغربية و قطاع غزة لم تعلن السلطات

[15] جاد اسحاق و فيوليت قمصية ، مصدر سابق ، ص 18.

الإسرائيلية عن ميزانية للأراضي المحتلة، وبالتـالي فقـد بقيـت الأرقـام الحقيقيـة عـن حجـم إيراداتـها ونفقاتها على الأراضي المحتلة ضمن الأسرار الأمنية غير المعلنة.[16] في حين يكشف د. مـيرون بنفنسـتي الخبير الإسرائيلي في اقتصاد المناطق المحتلة عن تلك الحقيقة بقوله أن " المناطق المحتلة لم تكـن عبئـا ماليا على الخزينة الإسرائيلية، بل على العكس من ذلك فقد ساهم السكان الفلسطينيون بمبـالغ ضخمـة في الاستهلاك العام الإسرائيلي. في الماضي كانت أجزاء من هذه المساهمات تعاد الى المناطق لتغطية عجـز الحكومة المدنية، في سنة 1986 احتفظت الخزينة الإسرائيلية بمساهمات الفلسطينيين كاملة "[17]. وهذا بلا شك يؤكد أن الأموال التي يتم جبايتها لا تعود الى المناطق المحتلـة علـى شـكل خدمـات للسـكان، الأمر الذي يتنافى وقواعد القانون الدولي، خاصة المادة 43 من أنظمة لاهـاي لعـام 1907 والـتي تسـمح للمحتل بجباية الضرائب من سكان منطقة محتلة بمقتضى واجبه في اتخاذ إجـراءات لاسـتعادة وضمـان النظام العام والأمن بشرطين صارمين: الأول وجوب تقدير وجمـع واسـتحداث الضرائـب بموجـب بنـود أنظمة لاهاي، والثاني أن العائدات التي تجبى يجب أن تعاد الى المناطق المحتلة لتغطية تكـاليف إدارة تلك المناطق.[18]

---

[16] **الصحة في قطاع غـزة .. الواقـع والطمـوح**، المركـز الفلسـطيني لحقـوق الإنسـان ، سلسـلة الدراسـات(10) ، نوفمـبر/ 1998، ص 34 .

[17] مارك سـتيفنز، **الضرائـب في الضفـة الغربيـة المحتلـة 1967–1989**، إصـدار مؤسسـة الحـق – رام الله، نيسـان 1991، ص 39.

[18] مارك ستيفنز، **الضرائب في الضفة الغربية المحتلة 1967–1989**، المصدر السابق ، ص 5.

الفصل الثاني

السلطة الوطنية الفلسطينية

تسلمت السلطة الفلسطينية صلاحيات إدارة شؤون السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة بناء على اتفاقيات التسوية المرحلية بين م ت ف وإسرائيل. ووفقا لهذه الاتفاقيات أعادت إسرائيل انتشار قواتها خارج المناطق المأهولة بالسكان الفلسطينيين وحلت السلطة الفلسطينية مكانها لترث إرثا ثقيلا من الدمار والتدهور على جميع الأصعدة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية. وعلى وجه الخصوص لقد ورثت السلطة الفلسطينية بنية تحتية مهترئة وشبه مدمرة جراء سياسات الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة والمتمثلة بالإهمال والتدمير. ومنذ تسلم السلطة الفلسطينية مهام إدارة شؤون السكان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وضعت على رأس أولويات أهدافها إعادة تأهيل البنية التحتية كإحدى متطلبات التنمية في المنطقة.

وعلى ضوء ذلك، تم تأسيس مؤسسة بكدار عام 1993، وقد ساهم البنك الدولي في وضع النظام الداخلي لها، وتعتبر مؤسسة حكومية تختص في تنفيذ مشاريع البنية التحتية. وتشتمل مؤسسة بكدار على ست دوائر هي:

- دائرة السياسات الاقتصادية والمشروعات، وهذه مسؤولة عن اقتراح السياسات الاقتصادية،كما تقوم بترجمة السياسات بعد إقرارها إلى برامج تنموية في مختلف المجالات الاستثمارية والمعونة الفنية.
- دائرة تنسيق المعونة الخارجية، وهذه تعمل على تأمين التمويل اللازم للبرامج الاستثمارية .
- دائرة المشاريع، وهذه مسؤولة عن الإشراف على تنفيذ المشاريع بعد إقرارها من المجلس وحصولها على التمويل.
- دائرة المعونة الفنية، وتقوم بالإشراف على تنفيذ دراسات الجدوى للمشاريع الكبيرة، ودراسات تحليل السياسات، والتدريب، ووضع الأسس لإقامة المؤسسات وتطوير طاقتها الإدارية والفنية.

- دائرة تنسيق عمل منظمات الأمم المتحدة وتنسيق عمل المؤسسات غير الحكومية.
- دائرة الشؤون الإدارية والمالية، ومهمتها تلبية الخدمات المالية والاعتيادية للمؤسسة بأكملها.

نسبة الإنفاق على مشاريع البنية التحتية في قطاع غزة

يقدر إجمالي الإنفاق للسلطة الفلسطينية على مشاريع تطوير خدمات البنية التحتية لعام 1995، ما بين 50 – 60 مليون دولار، و باعتماد هذا الرقم تكون حصة البنية التحتية بالنسبة الى الناتج المحلي الاجمالي دون 2٪. في حين تشير تقديرات التنمية العالمية لعام 1994 الى أن البلدان النامية تنفق ما متوسطه 4٪ من الناتج المحلي الاجمالي على استثمارات البنية التحتية وهذه النسبة تتعدى نفقات الصيانة العادية. وتقل هذه النسبة عن المعدلات العالمية كثيرا والتي تصل الى حوالي 11 – 12 ٪ .[19] وفي المناطق الفلسطينية، حيث النمو السكاني العالي، وحيث النقص الموروث في البنية التحتية على مدار 30 سنة من الاحتلال الإسرائيلي، فان هناك حاجة الى مستويات إنفاق أعلى على مشاريع البنية التحتية.

مساعدات الدول المانحة

تضم مجموعة الدول المانحة 34 دولة أوروبية و 7 دول عربية بالإضافة إلى استراليا، كندا، اليابان، كوريا الجنوبية، تركيا، إسرائيل، سلطنة بروناي، وأندونيسيا. إضافة إلى عدد من المؤسسات الدولية والتي تضم كل من البنك الدولي والاتحاد الأوروبي والصندوق العربي وبنك الاستثمار الأوروبي. ومنذ توقيع إعلان المبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في أيلول 1993، تعهدت الدول المانحة بتقديم 3.36 مليار دولار أمريكي تقريبا الى السلطة الفلسطينية لمساعدتها في إعادة البناء. وتقوم تلك الدول بتسديد التزاماتها مع السلطة الفلسطينية من خلال منظمات الأمم المتحدة ومؤسسات السلطة

[19] اشوكا مودي ، **البنية التحتية في الضفة الغربية وقطاع غزة : المؤسسات والنمو** ، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) ، أيلول/1997،ص 15.

الفلسطينية العامة والبنك الدولي والمنظمات غير الحكومية القائمة على تنفيذ المشاريع التنموية. وتم توجيه معظم الدعم المقدم نحو إجراء الإصلاحات القانونية وبناء المؤسسات، وتطوير البنية التحتية والتعليم والصحة والخدمات الاستشارية وبرامج أقراض المشاريع الصغيرة.[20]

ورغم الجهود الضخمة التي بذلت لتنظيم إنفاق هذه المساعدات إلا أنها كانت تنفق بشكل عشوائي، وفي كثير من الحالات كانت الوزارات ومؤسسات السلطة تعقد اتفاقيات ثنائية مع جهات مانحة كل على حده، الأمر الذي خلق تضارب كبير. إضافة إلى أن جزء لا يستهان به من هذه المساعدات يذهب بدل مكافآت لخبراء واستشارات ودراسات من قبل شركات أجنبية، حيث وصلت كلفة الخبير الواحد ألف دولار يوميا تحتسب ضمن المساعدات. وتحولت المساعدات الدولية للكثير من الشركات ومراكز الأبحاث الأجنبية الى نوع من Business . إضافة إلى أن بعض الدول المانحة تشترط تقديم مساعداتها عبر مؤسسات دولية تختارها بنفسها، وتقوم الأخيرة باقتطاع 15٪ من مجمل الهبة كنفقات إدارية.[21] كما يشير تقرير المجلس الفلسطيني للتنمية والاعمار الى أن الدول المانحة قد أنفقت 22.7 مليون دولار على المساعدات الفنية والدراسة والتدريب، في حين أن الفوائد من ذلك محدودة لعدم تجانس التدريب مع احتياجات المؤسسات المحلية.[22]

علاوة على ذلك، لم تلتزم الدول المانحة بدفع كامل تعهداتها المالية للسلطة الفلسطينية، حيث بلغت قيمة المدفوعات من الدول المانحة في عام 1997، 483 مليون دولار لبرنامج الاستثمار الفلسطيني من أصل 881 مليون دولار تعهدت بدفعها كمساعدة للعام 1997 أي بنسبة انخفاض تقدر ب 21٪ من إجمالي المبالغ المدفوعة خلال العام 1996، مما يدل على أن حجم الاستثمار العام في البنية التحتية

---

[20] **اقتصاد القطاع الخاص في الضفة الغربية وقطاع غزة : ظروف وآفاق، تقرير خاص**، مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة في الأراضي المحتلة ، غزة / شباط 1998، ص 41.

[21] سمير البرغوثي، **بعض سمات تطور الاقتصاد الفلسطيني 1948 – 1997**، سلسلة التثقيف المدني والعمالي، مركز الديمقراطية وحقوق العاملين، 1997، ص 15.

[22] **البيدر** ، العدد 20، بتاريخ 2000/3/6، ص3، (ملحق شهري يصدر عن برنامج دراسات التنمية في جامعة بيرزيت).

وبناء المؤسسات التي تعتمد بشكل رئيسي على مساعدات الـدول المانحـة لم تحقـق المسـتويات المتوقعـة لها[23]. كما بلغت قيمة مدفوعات هذه الدول في النصف الأول من عام 1998 حوالي 399.8 مليـون دولار أمريكي أي أقل من مدفوعاتها في العام 1997 بحوالي 27.4٪.[24]وشكل مستوى مدفوعات الدول المانحـة مقابل الالتزامات في عام 1998حوالي 50.4٪، وهو أدنى معدل للمبالغ المدفوعة منذ مؤتمـر دعـم عمليـة السلام في الشرق الأوسط. وتعهدت الدول المانحـة بدفـع 524.4 مليـون دولار أمريكـي كمسـاعدة للعـام 1999، وحتى منتصف السنة لم تلتزم الدول المانحة إلا بدفع حوالي 174 مليـون دولار أمريكـي، وهـذا المبلغ أقل بنسبة 19.6٪ مما كان عليه مستوى مدفوعات الدول المانحة في النصف الأول من عام 1998.[25](انظر الجدول أدناه).

جدول يوضح نسبة المدفوعات الى التزامات الدول المانحة للسلطة الفلسطينية،

من 9 9 9 -1منتصف عام 1999:

السنة	الالتزامات	المدفوعات	النسبة
9 1	900038 1 8	5 1 5	2 ٪6
9 1	800522 6 3	4 1 6	5 ٪6
9 1	800000 8 8	5 3 6	0 ٪6
9 1	000043 6 2	4 8 5	8 ٪7
9 1	400000 6 5	3 3 0	0 ٪5

[23] جريدة الحياة، بتاريخ 1998/10/25.

[24] مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة ، **تقرير حول: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غـزة** – ربيع 1999 – مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة في الأراضي المحتلة ، غزة ، 30 نيسان 1999، ص 19.

[25] مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة، **تقريـر عـن الاقتصـاد الفلسـطيني، وتقريـر خـاص: مدفوعـات الـدول المانحـة والاستثمار العام**، خريف 1999، ص 20.

السنة	الالتزامات	المدفوعات	النسبة
النصف الأول 1999	400624	174	3 ٪3
المجموع الكلي	**0 1 1 4 6**	**2 .**	**9 ٪5**
المتوسط السنوي النصف 1999)	400704	456	3 ٪6

واستنادا الى ما سبق، فان الدول المانحة لم تلتزم بدفع جميع التزاماتها للسلطة الفلسطينية خلال الخمس سنوات السابقة لمساعدتها في عملية البناء والإعمار، الأمر الذي يؤثر سلبا على تنفيذ مشاريع إعادة تأهيل البنية التحتية.

ففي تصريح للدكتور محمد اشتيه، مدير عام المجلس الفلسطيني للاعمار والتنمية "بكدار" لصحيفة الأيام، أشار فيه الى أن تنفيذ المشاريع التي يشرف عليها بكدار مرتبط بأولويات الدول المانحة التي قد لا تتطابق والأولويات الفلسطينية وخاصة فيما يتعلق بمشاريع الطرق الواقعة في المنطقة (C)، إضافة الى الإعاقة الناجمة عن عدم تقديم الأموال أو تجميدها، الأمر الذي يؤدي الى تأخر تنفيذ عدد من المشاريع في العديد من المناطق. كما أشار الى أن بعض الدول كاليابان لا تقدم الأموال مباشرة وإنما من خلال مشاريع على الطريقة اليابانية التي تكلف ضعف ما يصرف على المشروع فعلا. إضافة الى أن 45 سنتا من كل دولار يبقى في البلد الأصلي خاصة من المساعدات الواردة من الولايات المتحدة والتي تقدم مساعداتها عن طريق وكالة التنمية الأمريكية.[26]

زد على ذلك، أن مساعدات الدول المانحة ليست أكثر من مساعدات سياسية تهدف الى دفع عملية السلام في الشرق الأوسط، ولا علاقة لها بالتنمية الحقيقية على الأرض وبناء بنية تحتية. يضاف إلى

[26] جريدة الأيام ، بتاريخ 1999/9/9.

ذلك أن طابع المشاريع التي يقوم البنك الدولي و الدول المانحة بتشجيعها هي مشاريع تخلو من الاستثمارات الإنتاجية، ولا تنسجم مع عوامل التنمية الأساسية، ولا تعمل كجزء من استراتيجية تنموية شمولية تهدف الى التقليل من التبعية للاقتصاد الإسرائيلي. فالمعروف أن دور المسؤولين الفلسطينيين يقتصر على إعداد قوائم للمشروعات تقدم الى الدول المانحة، والتي بدورها تختار المشاريع التي تتفق وأجندتها المعدة مسبقا، الأمر الذي يعمل على تزاحم دول عديدة في دعم مشاريع متشابهة وإهمال أخرى.

إضافة إلى ذلك فان سياسة الإغلاق الإسرائيلية التي تنتهجها الحكومات الإسرائيلية على مناطق السلطة الفلسطينية بين الحين والآخر تؤدي الى إلحاق خسائر فادحة بالفلسطينيين على جميع الأصعدة، حيث يحرم الإغلاق آلاف العمال من الوصول الى أعمالهم في إسرائيل، الأمر الذي يرفع معدلات البطالة أحيانا الى أكثر من 50٪ في قطاع غزة. إضافة إلى توقف حركة التبادل التجاري مما يحرم المزارعين من تصدير منتجاتهم الزراعية الى الضفة الغربية وإسرائيل أو إلى الخارج عبر إسرائيل، الأمر الذي يلحق خسائر فادحة بقطاع الزراعة. كما تتوقف العديد من المنشآت الصناعية عن العمل بسبب النقص في المواد الخام حيث تعتمد المصانع المحلية على إسرائيل في استيراد المواد الخام اللازمة لها وفي عملية التصدير أيضا. وقد نجم عن هذه السياسة التدميرية ارتفاع حاد في معدلات البطالة، وانخفاض في معدلات الدخل واتساع نطاق الفقر بين الفلسطينيين، الأمر الذي دفع السلطة الفلسطينية والدول المانحة الى تخصيص مبالغ للمساعدة الاجتماعية، وبتمويل المزيد من برامج التشغيل الطارئة للتخفيف من حدة الفقر بدلا من استغلالها في المشاريع التنموية. ولا تقدم هذه البرامج حلولا حقيقية ودائمة للبطالة فهي ليست أكثر من مجرد توفير فرص عمل مؤقتة ومحدودة.[27] وهكذا انحرف مسار الموارد المالية من الاستثمار العام طويل الأمد الى الاستهلاك العام الطارئ معيقا بذلك مشاريع تطوير خدمات البنية التحتية. وقد قدر البنك

[27] جورج كرزم ، **آفاق البديل الاقتصادي الفلسطيني المعتمد على الذات** ، مجلة السياسة الفلسطينية، العدد الثاني والعشرين – ربيع 1999، ص 33.

الدولي أن حوالي 25٪ من مساعدات الدول المانحة قد تم تحويلها من الاستثمار العام الى الاستهلاك العام مما أدى بدوره الى التأخير في مشاريع إعادة تأهيل البنية التحتية[28].

فضلا عن ذلك، تقوم إسرائيل بعرقلة تنفيذ العديد من مشاريع البنية التحتية المقترح تنفيذها في مناطق السلطة الفلسطينية تحت حجج واهية، حيث تعترض على الكثير من المشاريع الحيوية للفلسطينيين بحجة الآثار البيئية الناجمة عن المشروع.[29] هذا عدا عن اشتراط إسرائيل موافقتها على تنفيذ المشاريع الفلسطينية بموافقة الجانب الفلسطيني على مشاريع إسرائيلية تخص المستوطنات، أو تشترط ربط المستوطنات بهذه المشاريع.

ومن الأهمية بمكان الإشارة الى أهم مشاريع البنية التحتية التي تم إعاقتها من قبل الجانب الإسرائيلي في الفترة من 1994 – 1999، منها:

- تعيق إسرائيل العديد من المشاريع الفلسطينية المتعلقة بالمياه، حيث ترفض بشدة الاقتراحات الفلسطينية لتحويل جزء من مياه الضفة الغربية الواقعة ضمن مناطق الحكم الذاتي الى قطاع غزة للتخفيف من أزمة المياه فيه.
- يضع الإسرائيليون باستمرار العراقيل أمام تنفيذ مشاريع محطات المعالجة المنوي إقامتها في قطاع غزة، لحل مشاكل المياه العادمة وفي نفس الوقت لحماية المياه الجوفية من التلوث جراء اختلاطها بمياه الصرف الصحي، وذلك من خلال اعتراضهم على إقامة هذه المحطات في الجهة الشرقية من القطاع (بالقرب من الخط الأخضر)، علما أن المكان المناسب لها حسب الدراسات المختصة هو الجهة الشرقية.

---

[28] **اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة نظرة على التسعينات والتحديات المستقبلية**، مجلة أقلام حرة ، المنبر الديمقراطي الفلسطيني ، غزة أغسطس 1999، ص 53.

[29] انظر ملحق رقم "1" مرفق صورة عن البنود المتعلقة بحماية البيئة في اتفاقية واشنطن، والتي تستغلها إسرائيل في إعاقة تنفيذ عدد من مشاريع البنية التحتية في المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية.

- كما يعترض الجانب الإسرائيلي على مشروع إمداد خط أنابيب من بركة المجاري في بيت لاهيا ليصب في البحر كحل مؤقت وعاجل لإنقاذ المنطقة من كارثة بيئية وصحية خطيرة تهدد سكانها نتيجة لطفح هذه البركة.
- يواجه مشروع إدارة الخزان الجوفي الساحلي في قطاع غزة عراقيل إسرائيلية كثيرة تعيقه عن تحقيق أهدافه، وأبسط تلك المعوقات رفضهم إعطاء معلومات دقيقة عن الخزان الجوفي فترة احتلالهم للقطاع، أو إعطاء أي معلومات حول استهلاكهم من مياه الخزان الجوفي. فالمعروف أن المياه ليس لها حدود سياسية ، ولعمل دراسة علمية متكاملة يجب الحصول على معلومات دقيقة حول استهلاك الخزان الجوفي خارج الحدود. وهذا المشروع يهدف الى عمل خطة متكاملة لإدارة الخزان الجوفي، الأمر الذي يتطلب معلومات من الجانب الإسرائيلي حول معدل استهلاكهم لمياه الخزان الجوفي. ورفضهم إعطاء المعلومات اللازمة يعيق تنفيذ المشروع.
- لأكثر من خمس سنوات و الإسرائيليون يضعون العراقيل أمام تنفيذ مشروع الميناء، تحت حجج أمنية وبيئية، وهذه ليست هي الحقيقة، فالحقيقة أنها تعيق هذا المشروع الحيوي كونه يشكل الرئة التي من خلالها يتنفس الاقتصاد إضافة الى كونه سيشكل مظهر من مظاهر السيادة الفلسطينية.
- تتعمد السلطات الإسرائيلية تأخير وصول المعدات والأدوات اللازمة لمشاريع البنية التحتية التي تأتي عن طريق البحر، من خلال حجزها في الميناء الإسرائيلي وتعقيد إجراءات تسليمها للجانب الفلسطيني.
- أعاق الجانب الإسرائيلي عدة مشاريع خاصة بتطوير الطرق في قطاع غزة، منها: مشروع تطوير طريق البوليس الحربي (نتساريم)، طريق أم القريص في منطقة رفح وهو يصل بين طريق ميراج وطريق الكلية في خانيونس، إضافة إلى الطريق الساحلي امتداد دير البلح – رفح، وإعاقة امتداد الطريق الساحلي في الجهة الشمالية عند مستوطنة السينية، والطريق العرضي الواصل بين مدينة خانيونس والطريق الساحلي.[30]

[30] مصدر المعلومات: وزارة الأشغال العامة، بتاريخ 2000/5/27.

خطط التنمية الفلسطينية

انطلاقا من أهمية التخطيط في تقدم الشعوب وفي تحديد الأولويات، سنتعرض الى خطط التنمية الفلسطينية وموقع البنية التحتية في تلك الخطط من أجل الوقوف على مدى اهتمام السلطة الفلسطينية بتطوير خدمات البنية التحتية كأولوية فلسطينية ومجتمعية.

تتولى وزارة التخطيط والتعاون الدولي مهمة إعداد خطط التنمية الفلسطينية، وذلك بالتنسيق مع وزارات ومؤسسات السلطة الفلسطينية حول المشاريع ذات الأولوية والتي تتقدم بها الوزارات الى وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وهذه بدورها تقوم بإعداد خطة التنمية بناء على الأولويات. ومن ثم تعرض على الجهات المانحة لتوفير التمويل اللازم لتنفيذها. ويتضح من خلال خطط التنمية التي تبنتها السلطة الفلسطينية أنها قد أولت مشاريع إعادة تأهيل البنية التحتية أهمية خاصة باعتبارها الأساس الضروري لتحقيق التنمية الشاملة وتشجيع الاستثمار في المنطقة.

خطة التنمية الفلسطينية الثلاثية للفترة 1998 - 2000

يركز مشروع خطة التنمية على بناء بيئة مناسبة للتنمية الاقتصادية وتنمية القوى البشرية والمصادر المادية. وتشتمل خطة التنمية على خمسة قطاعات: قطاع البنية التحتية وإدارة المصادر الطبيعية، قطاع بناء قدرات المؤسسات، قطاع التنمية الاجتماعية وتنمية الموارد البشرية، القطاع الإنتاجي، وقطاع المنظمات غير الحكومية. وتبلغ القيمة الإجمالية لتنفيذ مشاريع خطة التنمية الفلسطينية للأعوام 1998 – 2000 حوالي 3.507 مليار دولار أمريكي على مدار الثلاثة أعوام. وسوف تقوم السلطة الوطنية الفلسطينية بالمساهمة بنسبة 10٪ من إجمالي الخطة من خلال الفائض في الموازنة العامة ومصادر تمويلية أخرى، وهذا يجعل المبلغ المتبقي الذي تسعى السلطة لتوفيره من الدول المانحة مقداره 2.485 مليار دولار أمريكي. وتبلغ قيمة التكاليف المقدرة لتنمية البنية التحتية وإدارة المصادر البشرية 1.689 مليار دولار، أي ما يعادل 48٪ من مجموع الموازنة الكلية المخصصة للخطة التنموية، موزعة على مشاريع في مجالات النقل والمياه والصرف الصحي والاتصالات الهاتفية، والطاقة، ومعالجة المخلفات الصلبة،

والبيئة.[31] وإذا أخذنا بالاعتبار هذه النسبة المخصصة لتنمية خدمات البنية التحتيـة نجـد أنـها نسـبة معقولة، وتدل على اهتمام السلطة الفلسطينية بإعادة تأهيل البنية التحتية كأولوية مجتمعية.

وعلى الرغم من التخطيط الجيد، إلا أن هذه الخطة لم يتم تنفيذها بالشكل والمستوى المطلوب، فالإنفـاق الفعلي لم كان دائما أقل من المستويات المرغوبة، وذلك نظـرا لعـدم تمكـن وزارة الماليـة الفلسـطينية مـن تغطية 10٪ من التكلفة الإجمالية لخطة التنمية المذكورة أعلاه.[32] هذا عدا عن عدم التزام الدول المانحة بدفع كافة المستحقات المتوجبة عليها للسلطة الفلسطينية، الأمـر الـذي خلـق إرباكـات في تنفيـذ خطـة التنمية، وأعاق تنفيذ العديد من المشاريع الخاصـة بتطويـر خدمـات البنيـة التحتيـة في الضفـة الغربيـة وقطاع غزة..

خطة التنمية الفلسطينية الخمسية للفترة 1999 - 2003

تتألف خطة التنمية الفلسطينية 1999 – 2003 من أربعة قطاعات هى : البنية التحتيـة وإدارة المـوارد الطبيعية، بناء قدرات المؤسسات، وتنمية الموارد البشرية والتنمية الاجتماعيـة، وقطـاع تنميـة الإنتـاج. يشمل قطاع البنية التحتية وإدارة الموارد الطبيعية تسعة قطاعات فرعية، ويعتـبر الإسـكان جديـد علـى هذا القطاع وقد كان في العام الماضي ضمن القطاع الاجتماعي، وذلك لكون مشاريع الإسكان ترتبط حاليـا بالبنية التحتية.

وتبلغ القيمة المالية الإجمالية المتوقعة للخطة الخمسية الفلسطينية للأعوام 1999 – 2003 حـوالي 4.68 مليار دولار أمريكي. في حين أن المبلـغ الـذي تم التعـهد بـه في اجتمـاع الـدول المانحـة في واشـنطن في أكتوبر 1998، بلغ حوالي 3.3 مليار دولار أمريكي للسنوات الخمـس القادمـة. لذلـك سـيكون للسـلطة

[31] وزارة التخطيط والتعاون الدولي، **خطة التنمية الفلسطينية 1998 – 2000**، كانون أول 1997.

[32] وزارة التخطيط والتعاون الدولي، **خطة التنمية الفلسطينية 1999 – 2003**، يونيو 1999، ص 35.

الفلسطينية مساهمة ذاتية في الخطة الخمسية وسوف تكون هذه المساهمة بشكل مقطوع ومقسمة على السنوات كما يلي:[33]

السنة	1	2	2	2	2	المجموع
الأرقام/ مليون دولار	7	1	2	4	5	1

تتمثل أبرز أولويات خطة التنمية الفلسطينية الخمسية في تطوير قطاع البنية التحتية خاصة قطاعي المياه والنقل،وإنشاء نظام قانوني وأنظمة تعليمية وصحية أكثر ملائمة، وإعادة إحياء اقتصاد القطاع الخاص. وتم تخصيص نصف الموازنة الإجمالية للخطة الخمسية الجديدة حوالي 48٪ من مجموع الاستثمارات الكلية إلى قطاع البنية التحتية على مدار الخمس سنوات القادمة. وأعطيت الأولوية في مشاريع البنية التحتية في قطاع غزة إلى قطاع الصرف الصحي والمجاري، حيث أن عدم وجود شبكات صرف صحي وأحواض معالجة ينذر بعواقب صحية وبيئية خطيرة، ويؤثر إلى حد كبير على نوعية المياه الجوفية. وعليه فقد تم تخصيص 43.7 ٪ من إجمالي موازنة استثمارات البنية التحتية لمشاريع الصرف الصحي والمجاري والمياه على مدى الخمس سنوات القادمة. وأعطيت الأولوية الثانية إلى مياه الشرب، فمشكلة المياه في قطاع غزة تشمل النوعية والكمية، وتسعى الخطة إلى العمل على إعادة تأهيل الشبكات المائية وتوفير شبكات جديدة وحفر آبار جديدة. ويلي ذلك من الأولويات ضمن قطاع البنية التحتية مشاريع إعادة تأهيل الطرق، حيث أن ربط المحافظات بشكل فعال يعتبر وسيلة فعالة تساعد في تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي والاتصال بين السكان، وتسعى خطة التنمية الفلسطينية الى إنشاء شبكة طرق إقليمية جيدة لربط المحافظات ببعضها. وتم تخصيص 23٪ من إجمالي موازنة استثمارات البنية التحتية خلال السنوات الخمس القادمة إلى قطاع المواصلات. ويلي ذلك قطاع الطاقة، حيث تم تخصيص 5٪ من إجمالي موازنة الاستثمارات في البنية التحتية الى مشاريع قطاعات الطاقة الفرعية في السنوات الخمس القادمة، وتخصيص 30٪ من قطاع الطاقة، أي 22 مليون دولار أمريكي، الى مشاريع

[33] **خطة التنمية الفلسطينية 1999–2003**، مصدر سابق، ص 36.

الكهرباء في الريف. وقد تم تخصيص 3.6٪، أي حوالي 79 مليون دولار من إجمالي موازنة استثمارات قطاع البنية التحتية لمشاريع النفايات الصلبة ، حيث يعد الاهتمام في النفايات الصلبة ذو أولوية من أجل المحافظة على بيئة صحية سليمة. فيما تم تخصيص 9٪ من إجمالي استثمارات قطاع البنية التحتية إلى مشروع الميناء.[34]

من الجدير ذكره، أن تنفيذ خطة التنمية الفلسطينية يعتمد بشكل أساسي على التمويل من الدول المانحة. وبما أن الدول المانحة كما أشرنا سابقا لا تلتزم بكل ما تتعهد بدفعه إلى السلطة الفلسطينية، الأمر الذي ينعكس سلبا على مدى الالتزام بتنفيذ خطط التنمية الفلسطينية. بالإضافة إلى ذلك، فان التقلبات السياسية والاقتصادية التي تتعرض لها مناطق السلطة الفلسطينية تخلق العديد من الارباكات والاخفاقات في تنفيذ الخطة. هذا عدا عن عدم الوضوح في التقارير التي تصدر عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي في تصنيف القطاعات ضمن قطاع البنية التحتية مما أدى الى عدم وضوح تصنيف البنية التحتية عن القطاعات الأخرى.

[34] **خطة التنمية الفلسطينية 1999–2003**، مصدر سابق، ص 146–150.

الفصل الثالث

خدمات البنية التحتية في قطاع غزة منذ قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية - حتى نهاية عام 1999

ورثت السلطة الوطنية الفلسطينية عن الاحتلال الإسرائيلي بنية اقتصادية واجتماعية مدمرة. وعلى وجه الخصوص فقد ترك الاحتلال خلفه بنية تحتية مهترئة وشبه مدمرة. وخلال الخمس سنوات السابقة على وجود السلطة الوطنية الفلسطينية لم يطرأ تطور كبير على خدمات البنية التحتية وما زالت توصف بالمهترئة. وتشير التقارير الى وجود عجز كبير واحتياجات متصاعدة في خدمات البنية التحتية. ويتصدر هذا العجز قطاعي المياه والكهرباء، فما زالت إسرائيل تسيطر على المياه والكهرباء والطرق الرئيسية، والتجارة الداخلية والخارجية، الأمر الذي يعرقل مشاريع الفلسطينيين الهادفة الى زيادة الطاقة الكهربائية وامدادات المياه، وشق الطرق الاستراتيجية، وتشغيل ميناء بحري.

وفيما يلي سيتم التطرق الى واقع خدمات البنية التحتية في قطاع غزة في ظل السلطة الفلسطينية:-

أولا: المياه

لم تتضمن اتفاقيات أوسلو للفلسطينيين السيطرة على مصادرهم الطبيعية من المياه والأرض، بل استمرت إسرائيل في سرقة مياه الفلسطينيين بهدف طردهم وحصر تطورهم ونموهم. وبموجب اتفاقيات التسوية تم الاتفاق على زيادة كميات المياه المخصصة للفلسطينيين لأغراض الشرب ب 28.6 مليون م3، وهى لا تسد الحاجة الفلسطينية للمياه، ولا تلبي احتياجات النمو السكاني في ظل الزيادة في أعداد السكان و في المساحات المزروعة.[35] ومن أهم مظاهر الخلل في الاتفاق أنه يعمل على تفتيت مصادر المياه ومن غير المعقول التعامل مع مصادر المياه في غزة ضمن الحدود الجغرافية دون التعامل مع المناطق الأخرى. كما

[35] جاد اسحق وفيوليت قمصية، مصدر سابق ، ص 13.

أن الاتفاق لم يتطرق الى الآبار الإسرائيلية المحيطة بقطاع غزة من ناحية الشرق رغم أنها تستنزف المياه الجوفية المغذية للخزان الجوفي في قطاع غزة، كذلك لم يتطرق الاتفاق الى الحقوق المائية الفلسطينية في وادي غزة، الأمر الذي يعد في غاية الخطورة إهماله. فضلا عن ذلك، فقد أبقى الاتفاق على إدارة مياه المستوطنات في يد شركة ميكروت الإسرائيلية، وهذا يخلق وضعا لا يمكن من خلاله مراقبة المياه الجوفية، كما يحول دون وضع سياسة مائية وطنية بدون إدارة هذه المصادر.[36]

يعتمد قطاع غزة بالأساس على المياه الجوفية التي مصدرها الأساسي الأمطار في ظل عدم وجود مصادر أخرى. ويبلغ عدد الآبار في قطاع غزة حوالي 3500 بئر منها 2000 بئر مرخصة و 1500 بئر بدون تراخيص تم حفرها بطريقة عشوائية وغير قانونية.[37] هذا ناهيك عن استنزاف المستوطنات الإسرائيلية للمياه الجوفية في القطاع، حيث أن أغلب المستوطنات المقامة في القطاع هي مستوطنات زراعية تعتمد على المياه. ولا توجد معلومات دقيقة حول معدل استهلاك المستوطنات الفعلي من المياه في قطاع غزة، ولكن حسب تقديرات سلطة المياه الفلسطينية فان المستوطنات الإسرائيلية في قطاع غزة تستهلك من 10– 12 مليون متر مكعب / السنة من المياه. ويبلغ عدد آبار المستوطنات في قطاع غزة حوالي 30بئرا موزعة كالتالي:[38]

آبار الساحل	0 3
بئر في رفح	1 بئر

[36] سوزان عقل، **المياه في قطاع غزة – واقع، أخطار، أزمات**، مكتب الرئيس– مركز التخطيط، سلسلة دراسات وتقارير عدد 49، نوفمبر 1997.

[37] تقارير وحدة البحث الميداني، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان.

[38] صفية النجار، **حماية الحقوق المائية للفلسطينيين في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية**، محاضرة مقدمة الى مؤتمر المياه العربية وتحديات القرن الحادي والعشرين، سلطة المياه الفلسطينية، نوفمبر 1998، ص 5–6.

مزرعة رفح B115	1	ب	ئر
مستوطنة ميراج	1	ب	ئر
مستوطنة داروم	1	ب	ئر
أبار نتساريم	2	ب	ئر
أبار شمال بيت لاهيا	3	ب	ئر
بئر ايرز135 A	1	ب	ئر
المجموع	**0**		**3**

هذا مع العلم أن الاستهلاك في قطاع غزة يفوق التغذية، حيث تبلغ كمية ما يغذي الخـزان مـن الأمطـار سنويا حوالي60 – 70 مليـون مـتر مكعـب، بينمـا يجـرى اسـتهلاك مـا مقـداره 108 –115 مليـون مـتر مكعب، مما يخلق عجزا سنويا في المخـزون الجـوفي للميـاه.[39] ونتيجـة للضـخ الزائـد والعجـز المـتراكم في التغذية الوافدة الى الخزان الجوفي فقد حصل انخفاض شديد في منسـوب الميـاه، الأمـر الـذي خلـق أزمـة حقيقية في المياه في قطاع غزة، هذا عدا عن إخلاله بتوازن المياه الجوفية ورفع نسبة الملوحة فيـها. ممـا يشكل خطورة على صحة المواطنين، حيث يلاحظ زيادة ظهور بعض الأمراض المرتبطة بجودة المياه ومـن هذه الأمراض تسوس الأسنان والفشل الكلوي.[40] إضافة الى أن زيـادة نسـبة النيـترات في الميـاه يـؤدي الى تكسير الهيموجلوبين عند الأجنة والأطفال الرضع. فضلا عن ذلك فان ازدياد نسبة ملوحة الميـاه يـؤدي الى انخفاض إنتاجية العديد من المحاصيل الزراعية وتلفها مثل محصول الحمضيات وبعض الخضـراوات التي تحتاج الى مياه عذبة لنموها. وفي دراسة قام بها مركز علوم صحة البيئـة والمهنـة لجامعـة بـيرزيت أثبتت التحاليل الفيزيائية والكيميائية تردي حالة المياه الجوفية في قطاع غزة، حيث فاقت ملوحة المياه في بعض المناطق خمسة أضعاف المعايير الدوليـة. وعلـى سـبيل المثـال بلغـت نسـبة الكلوريـد في منطقـة

[39] صفية النجار، مصدر سابق، ص2.

[40] يوسف أبو صفية، **التحدي البيئي في غزة**، مجلة قضايا فلسطينية ، العدد صفر صيف 1995، ص 27.

خانيونس 1400ملغ/لتر، بينما بلغت نسبة النيترات في المنطقة الوسطى 130ملغ/لتر، وقد حددت منظمة الصحة العالمية هذه المعايير على أساس 250 ملغ /لتر للكلوريد و 50 ملغ/لتر للنيترات[41].

علاوة على ذلك، يتهدد الموارد المائية في قطاع غزة خطر التلوث، وذلك بسبب اعتماد السكان في قطاع غزة على الحفر الامتصاصية في تصريف مياه المجاري، والتي تقوم بدورها بتسريب مياه المجاري الى الآبار الجوفية. إضافة إلى تسرب المركبات العضوية والكيماوية المتحللة من النفايات الصلبة الى المياه الجوفية. هذا عدا عن الاستخدام المفرط للمبيدات الحشرية والأسمدة في الزراعة والتي تتسرب إلى باطن الأرض وتسبب تلوث المياه الجوفية. يجدر الإشارة إلى أن مشكلة تلوث المياه في قطاع غزة ستستمر حتى تحل كافة مشاكل المياه العادمة والصرف الصحي حلا كاملا، إضافة إلى استرداد الحقوق المائية الفلسطينية المغتصبة لسد احتياجات السكان المتزايدة، ولتوفير متطلبات التنمية الشاملة. وتعتبر مسألة المياه من أكثر المسائل حساسية وخطورة في مفاوضات الوضع الدائم، فبالنسبة لإسرائيل تشكل المياه الفلسطينية عنصرا أساسيا من عناصر أمنها الاستراتيجي طبقا لتعريفاتها، وتسعى الى طرح بدائل وحلول إقليمية لمشكلة العجز في المياه، للالتفاف على الحقوق المائية للفلسطينيين. وفي هذا الصدد، يحاول الجانب الإسرائيلي إقناع الدول المانحة بتوفير التمويل اللازم لإنشاء محطات تحلية على شاطئ غزة؛ وذلك للقفز على الحقوق المائية الفلسطينية. وسيبقى مستقبل التنمية في فلسطين مرهون بحصول الفلسطينيين على حقوقهم المائية.

يذكر أن عدد المشتركين لمياه الشرب ضمن خدمة البلديات في قطاع غزة بلغ حوالي (84507) للعام 1998. وعلى الرغم من ذلك المستوى العالي من الوصل بالشبكة إلا أن السكان في قطاع غزة يعانون من انقطاع كلي للمياه لفترة تصل الى أكثر من ثلاثة أيام في بعض الأحيان خاصة في فصل الصيف وبدون علم مسبق. كما أن نصيب الفرد من المياه لا يتجاوز 83 لتر/ اليوم.[42] هذا عدا عن أن نسبة الفاقد من المياه ~~في قطاع غزة تعد من النسب العالية، حيث~~ بلغت في العام 1998، حوالي 42٪، وذلك في الوقت الذي

[41] المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ، **الصحة في قطاع غزة .. الواقع والطموح**، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ، سلسلة الدراسات (10) نوفمبر 1998، ص 39.

[42] World Bank submission, financial data for the fiscal, year 1998,water and wastewater project for the Gaza strip، مايو 1999، سلطة المياه الفلسطينية.

قطاع غزة تعد من النسب العالية، حيث بلغت في العام 1998، حوالي 42٪، وذلك في الوقت الذي نحتاج فيه الى كل قطرة ماء، الأمر الذي يستوجب العمل الجاد لتقليل نسبة الفاقد.[43] أما العام 1999، فقد بلغ عدد المشتركين فيه ضمن خدمة البلديات حوالي (89512)، وارتفع نصيب الفرد من المياه الى 87 لتر / يوم، كما أن نسبة الفاقد من المياه بلغت 39٪.[44] وتشكل نسبة الفاقد هذه خطرا كبيرا يزيد من تفاقم أزمة المياه في القطاع.

ثانيا: الطرق

على الرغم من تنفيذ العديد من مشاريع إنشاء وتطوير الطرق خلال الخمس سنوات السابقة، إلا أن هذا القطاع مازال يعاني من تدني كبير في مستوى الطرق القائمة وعدم كفايتها للأنشطة الحياتية والإنتاجية. وهذا يزيد من الخسائر التي يتحملها المواطنون نتيجة لكثرة الأعطال التي تتعرض لها مركباتهم على الطرق. كما تتأثر القدرة على الاتصال والتواصل بين القرى والمدن الفلسطينية بسبب النقص في إمدادات الطرق بحيث يضطر السكان إلى استخدام الطرق الترابية في تنقلاتهم بين المدن والقرى.

ثالثا: الكهرباء

تصل كمية الطاقة الكهربائية المستهلكة في قطاع غزة الى 446 جيجاوات/ساعة يتم استيرادها من شركة الكهرباء القطرية الإسرائيلية. ويعتبر سعر الكهرباء مرتفعا للغاية حيث يدفع الفلسطيني 12 – 18 سنتا أمريكيا ثمن الكيلو واط ساعة في حين يدفع الإسرائيلي 9.2 سنتا أمريكيا.[45] وتبلغ حصة كل مائة شخص من سكان القطاع 13 كيلو وات، وهى كمية منخفضة كثيرا عن مثيلاتها في البلدان المجاورة

---

[43] يشار الى أن نسبة الفاقد تشمل فاقد الشبكة، وفاقد خطأ القراءات، وفاقد العدادات غير الصالحة، فاقد السرقات، إضافة إلى فاقد استهلال المياه للمصالح العامة (حدائق، متنزهات، ..). المصدر السابق، ص 3.

[44] World Bank submission, financial data for the fiscal, year 1998,water and wastewater project for the Gaza strip،2000. سلطة المياه الفلسطينية، فبراير

[45] جاد اسحاق و فيوليت قمصية، مصدر سابق ، ص 16.

الـتي تبلـغ 21، 25، 32، 82 كيلـو وات/100شـخص في كـل مـن مصـر والأردن ولبنـان وإسـرائيل علـى التوالي.[46] وهذا على الرغم من أن نسبة الأسر الفلسطينية في قطاع غزة المتوفـر لهـا خدمـة الربـط بشـبكة الكهرباء للعام 1998، بلغت حوالي 99.6٪.[47]

لا تلتزم إسرائيل بتوفير الطاقة الكهربائية اللازمـة لمنـاطق السـلطة الفلسـطينية، حيـث تتعـرض منـاطق السلطة الفلسطينية في الآونة الأخيرة الى انقطاع التيار الكهربائي المفـاجئ، وبشـكل شـبه يومـي ويسـتمر لعدة ساعات، الأمر الذي يلحـق أضـرارا بالغـة بـالمواطنين وممتلكاتـهم. كمـا أنـه يعيـق خطـط التنميـة الفلسطينية، إذ لا يمكن الحديث عن تطويـر القطـاع الزراعـي والقطـاع الصنـاعي في ظـل العجـز المـائي والكهربائي لمناطق السلطة. وعدا عن ذلك فان الشبكة الكهربائية التي تمد المنازل في قطـاع غـزة قديمـة ومهترئة وانتهي عمرها الافتراضي، الأمر الذي يزيد من نسبة الفاقد من الطاقـة. إضافـة إلى ذلـك، تمـر أسلاك الضغط العالي في العديد من المناطق السكنية في القطاع بمحاذاة البنايات السـكنية أو فوقـها، الأمـر الذي يشكل خطورة بالغة على حياة المواطنين. وسنويا تخطف أسلاك الضغط العالي عدد مـن الضحايـا، وكان آخر ضحاياها الشابين سعد أبو عيطة وعلاء المصري اللذان صعقهما التيار الكهربائي أثنـاء عملـهما في إحدى البنايات السكنية المحاذية لأسلاك الضغط العالي في حي الشيخ رضوان.[48] ويعزى ذلـك الوضـع الى افتقار مدن ومخيمات قطاع غزة الى التخطيط الحضري والى خدمات البنية التحتية، حيث يفترض أن تكون شبكة الكهرباء بما فيها أسلاك الضغط العالي تحت سطح الأرض بعمـق حـوالي 1.5 مـتر، أو علـى الأقل أن تكون بعيدة عن البنايات السكنية مسافة لا تقل عـن 3 أمتـار، وذلـك كأمـان مـن خطـر التيـار الكهربائي. وهذا بلا شك يتطلب إعادة تـأهيل الشـبكة الكهربائيـة في قطـاع غـزة بالكـامل مـع مراعـاة المواصفات السليمة لضمان توصيل الكهرباء بأمان للسكان.

---

[46] أشوكا مودي ، **البنية التحتية في الضفة الغربية وقطاع غزة: المؤسسات والنمـو – أوراق للنقـاش** – معـهد أبحـاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، أيلول 1997، ص 8.

[47] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1999، **المساكن في الأراضـي الفلسـطينية**، التقريـر السـنوي 1999 رام الله – فلسطين.

[48] انظر تقرير للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان حول مخاطر أسلاك الضغط العالي، بتاريخ 1999/11/14.

رابعا: الصرف الصحي والنفايات الصلبة

لا تزال معظم المناطق الفلسطينية تعاني من عدم وجود شبكات للمياه العادمة، حيث يعتمد السكان على الآبار الامتصاصية للتخلص من المياه العادمة. وحتى المناطق التي تحظى بشبكات للمياه العادمة فإنها لا تلبي حاجات السكان فيها، بالإضافة إلى افتقارها إلى وجود نظام لمعالجة المياه العادمة، حيث تصب في البحر دون معالجة، الأمر الذي لا يؤدي فقط الى الإصابة بالأمراض، بل يؤدي الى القضاء على الثروة السمكية.[49] كما يشيع استخدام القنوات المفتوحة وخاصة في المخيمات. هذا ناهيك عن وجود بعض الأماكن التي تختلط فيها المياه العادمة المنسابة من المناطق السكنية مع النفايات الصلبة، مما يشكل ضررا بيئيا وصحيا كبيرا على الصحة العامة. فضلا عن ذلك، تختلط المياه العادمة الصناعية الناتجة عن مخلفات المصانع في قطاع غزة مع المياه العادمة المنزلية رغم أن كل منها يحتاج الى معالجة خاصة، كون المياه العادمة الصناعية تحتوي على تركيز عالي من المعادن والمواد الكيماوية الخطيرة. ويوجد في غزة عدد كبير من المصانع التي ينتج عنها مياه ملوثة، ومنها مصانع البلاط والجرانيت، مصانع النسيج والصباغة، مصانع المنظفات، الصناعات الغذائية، ورش تشحيم وغسل السيارات وغيرها.

جدير بالذكر أن عدم انجاز مشاريع محطات الصرف الصحي واعتماد السكان في قطاع غزة على الحفر الامتصاصية في التخلص من المياه العادمة إضافة إلى كونه يترك أثارا بيئية خطيرة على صحة السكان، فإنه يهدد حياة المواطنين وخاصة الأطفال، ويكفي للدلالة على ذلك وفاة الطفلة تهاني غياض، والتي لم تكمل عامها الأول من عمرها من مخيم الشابورة في رفح، بتاريخ 1999/9/24، وذلك نتيجة سقوطها من بئر للصرف الصحي داخل منزلها.[50] وبتاريخ 2000/1/22، توفيت الطفلة ناريمان بدوي، 8 سنوات من مخيم النصيرات نتيجة سقوطها في حفرة امتصاصية داخل مدرستها.[51] وتعكس هذه الحوادث مدى

[49] جريدة الأيام ، بتاريخ 1999/8/22.

[50] لمزيد من التفاصيل انظر بيان المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، بتاريخ 1999/9/26.

[51] لمزيد من التفاصيل انظر بيان المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، بتاريخ 2000/1/23.

الخطورة التي تهدد حياة المواطنين وصحتهم العامة نتيجة لانتشار الحفر الامتصاصية. كما تعكس حاجة الفلسطينيين الملحة في قطاع غزة الى تنفيذ مشاريع الصرف الصحي كأمر له الأولوية.

وعلى صعيد النفايات الصلبة،فهناك مشاكل متزايدة ناتجة عن عدم الكفاءة في عمليتي جمعها والتخلص منها. إذ يتم جمع النفايات من الحاويات المنتشرة بين التجمعات السكانية وفي الأسواق، وتقوم الأنروا بهذه الخدمة في مخيمات اللاجئين في حين تقوم بها البلديات والمجالس المحلية في المدن والقرى. ولا يوجد في القطاع مواقع دفن صحية لهذا الغرض، بل يتم التخلص منها في أماكن عامة و مكشوفة مخصصة لطمر النفايات، وفي بعض المناطق يتم حرقها، الأمر الذي ينجم عنه آثارا بيئية وصحية خطيرة حيث يؤدي تسرب مواد هذه النفايات الى تلويث الأحواض المائية والأراضي ناهيك عن كونها بيئة خصبة للقوارض والحشرات ومصدرا للروائح الكريهة والغازات السامة. هذا عدا عن غياب أنظمة لمعالجة النفايات الصلبة الخطيرة الناتجة من مخلفات المصانع والمستشفيات.

خامسا: الاتصالات

تأسست شركة الاتصالات الفلسطينية المساهمة العامة المحدودة في عام 1995، وشرعت بإقامة محطات للاتصالات السلكية واللاسلكية بما فيها شبكات الهاتف لتوفير خدمات الاتصالات على كافة أنواعها. وهي شركة قطاع خاص أخذت على عاتقها بناء وتطوير قطاع الاتصالات. وتعتمد شركة الاتصالات الفلسطينية على شركة بيزك الإسرائيلية في تزويدها بخدمة الاتصالات الهاتفية. وعندما تسلمت الشركة قطاع الاتصالات لم يكن هنالك سوى 83 ألف خط هاتفي ل 2.5 مليون فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة.[52] وخلال ثلاث سنوات من عمل الشركة تم انجاز أكثر من 200 ألف خط هاتف،بالإضافة الى الهواتف العمومية، والهاتف الخلوي الفلسطيني(الجوال).

[52] العلاقات العامة – شركة الاتصالات الفلسطينية.

وبالرغم من هذه الإنجازات التي طرأت على خدمات الاتصالات، إلا أن المواطنين يشكون من ارتفاع قيمة فاتورة الهاتف، الأمر الذي دفع بالعديد منهم بتقديم شكاوي على شركة الاتصالات الفلسطينية أو بطلب وقف الخدمة لعجزهم عن تسديد قيمة الفواتير.[53] جدير بالذكر أن فاتورة الهاتف تشتمل على رسوم اشتراك للهاتف كل شهرين بقيمة 60 شيكل، هذا ناهيك عن أسعار المكالمات المرتفعة أصلا. ويتساءل المواطنون لماذا يدفعون عن كل فاتورة رسوم اشتراك مع أن رسوم الاشتراك تدفع عند طلب توصيل الخدمة ولمرة واحدة. كما يشكو المواطنون من الأخطاء في الفواتير ، فهذا يجد مكالمات دولية حسبت في فاتورته دون أن يكون له علم بهذه الأرقام أو معرفة بأصحابها. وذاك يجد عدد من المكالمات الخلوي مسجلة في حساب فاتورته دون أدنى علم له بها، ويجبر على الدفع.

واستنادا الى ما سبق فان واقع البنية التحتية في قطاع غزة بائس ودون المستوى، إضافة إلى أن تزويد خدمات كالماء والكهرباء هو أدنى من المستويات القطرية حيث يقدر استهلاك المياه بثلث استهلاك المياه في إسرائيل، ودون الحد الأدنى الذي توصي به منظمة الصحة العالمية.[54]

علاوة على ذلك، يواصل الإسرائيليون انتهاكاتهم للبيئة الفلسطينية بشكل استفزازي ومتعمد. وتتعدد أشكال الانتهاكات الإسرائيلية في حق البيئة الفلسطينية، تارة بالتخلص من مياه الصرف الصحي للمستوطنات في الأراضي الزراعية الفلسطينية، وتارة أخرى بإلقاء أو دفن المواد السامة والخطرة في الأراضي الفلسطينية، وتارة بنقل المصانع التي تسبب أضرارا بيئية الى المستوطنات المقامة داخل مناطق السلطة الفلسطينية، ملوثة بذلك الأرض والزرع، إضافة إلى تلويثها للخزان الجوفي، الأمر الذي يزيد الوضع البيئي في المناطق الفلسطينية تعقيدا وصعوبة. وتقوم إسرائيل بتهريب المواد الكيميائية الخطرة الى الأراضي الفلسطينية للتخلص منها في مناطق السلطة الفلسطينية، الأمر الذي يهدد الوضع البيئي والصحي للفلسطينيين. وعلى سبيل المثال، في مارس 1999، وجد 28 برميلا سعة كل برميل 200 لتر

[53] تقارير وحدة البحث الميداني – المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان.

[54] جريدة الحياة، بتاريخ 1999/4/5، نقلا عن التقرير الصادر عن البنك الدولي.

تحتوي على نفايات خطرة وسامة مهربة الى مواصي خانيونس.[55] هذا ناهيك عن قيام المستوطنات بضخ مياه الصرف الصحي الى الأراضي الزراعية للفلسطينيين، مما يلحق أضرارا بالغة بالمزروعات والإنسان والتربة على حد سواء. وعلى سبيل المثال لا الحصر، تقوم المستوطنات المجاورة لمواصي خانيونس بضخ المياه العادمة الى منطقة المواصي.[56] فضلا عن ذلك يشكل وجود تلك المستوطنات خطورة بالغة على مخزون المياه في قطاع غزة، حيث تتربع فوق الخزان الجوفي الساحلي بهدف استنزاف المياه الجوفية ذات الجودة العالية. وتضخ الآبار المقامة داخل المستوطنات من عشرة آلاف الى اثني عشر ألف م3 يوميا، مما يؤدي الى استنزاف المياه العذبة للخزان الجوفي في قطاع غزة، والى زيادة نسبة الملوحة فيه.

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى الخطر البيئي الذي يتهدد قطاع غزة بسبب نزح واستخراج كميات كبيرة من رماله على مدار السنوات الأخيرة السابقة، حيث تشير التقارير الى أنه يتم استخراج 70 ألف متر مكعب من الرمال والكركار والطين شهريا من مقالع القطاع وهى كميات ضخمة بالمقارنة بمساحة القطاع. والأمر الأخطر في الموضوع أن 88٪ من الرمال يستخرج بشكل غير قانوني، 12٪ فقط يستخرج بشكل قانوني. ومن أهم المخاطر البيئة المترتبة على إزالة الرمال انخفاض كمية المياه الواردة الى الخزان الجوفي مما يؤثر على مياه الشرب للقطاع الذي يعاني من أزمة حادة في المياه من حيث النوعية والكمية. علما أن 60٪ من كمية المياه الواردة الى الخزان الجوفي في القطاع تصل إليه عن طريق المناطق التي تغطيها الرمال، كون الرمال لها القدرة على امتصاص مياه الأمطار لاتساع مساماتها بخلاف الأراضي الطينية التي لا تساهم بأكثر من 10٪ من كمية المياه لضيق مساماتها. كما أن نزح الرمال عن الشواطئ يؤدي إلى خلق حفر بحيث يجعل تلك الشواطئ غير صالحة للمصطافين.[57]

أما عن أهم إنجازات السلطة الوطنية الفلسطينية على صعيد خدمات البنية التحتية في الفترة من مايو 1994 – نهاية عام 1999، يمكن إيجازها بما يلي :

---

[55] **الانتهاكات البيئية الإسرائيلية في محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة**، وزارة شؤون البيئة ، يوليو1999.

[56] جريدة الأيام ، بتاريخ 1999/8/8.

[57] جريدة الرسالة، بتاريخ 1999/12/16.

قامت السلطة الفلسطينية بتنفيذ عدد من مشاريع البنية التحتية مثل إنشاء الطرق، وتنفيذ مشاريع مياه وصرف صحي جديدة، إضافة إلى صيانة العديد من شبكات الكهرباء والمياه .

(1) الطرق

تم إعادة تأهيل وإنشاء طرق إقليمية ورئيسية ومحلية يبلغ طولها الاجمالي 338 كم في قطاع غزة.[58] أما مشاريع البنية التحتية الكبرى مثل المطار والميناء والتي تتطلب مفاوضات مع الجانب الاسرائيلي فقد سارت ببطيء شديد. وما زالت المفاوضات حول تشغيل ميناء غزة مستمرة، في حين تم افتتاح المطار بتاريخ 1998/11/22، بعد مفاوضات مضنية وبشروط إسرائيلية في غاية التعقيد.

(2) المياه

بلغ عدد المشاريع التي تهدف إلى تحسين شبكات تزويد المياه إلى السكان الفلسطينيين حوالي 80 مشروعاً خلال الخمس سنوات السابقة (1994–1999)، وبكلفة إجمالية 284 دولار أمريكي. كما قامت سلطة المياه الفلسطينية ومن خلال مشروع إدارة الخزان الساحلي الممول من الحكومة الأمريكية برصد حوالي 15 مليون دولار من أجل إزالة النيترات والأملاح من الآبار التي ترتفع فيها نسبة النيترات، ويتوقع أن يستغرق هذا المشروع قرابة عامين.[59]

(3) الطاقة

ما زالت مناطق السلطة الفلسطينية تعتمد على شركة الكهرباء القطرية الإسرائيلية في التزود بالطاقة الكهربائية، وحدث تحسن في إنارة الشوارع ناتج عن مساعدة النرويج لسلطة الطاقة الفلسطينية ب 35

[58] المصدر : تقارير وزارة التخطيط والتعاون الدولي.

[59] جريدة الحياة، بتاريخ 1999/12/27.

مليون دولار أمريكي استخدمت في استثمارات البنية التحتية والمساعدات الفنية. ومع ذلك فقد شكلت مشاريع الطاقة جزءا صغيرا من مساعدات الدول المانحة. ففي عام 1998، تعهدت الدول المانحة بدفع 85.049 مليون دولار ولكنها التزمت بالفعل ب 15.992 مليون دولار فقط. وأما في العام 1999، فقد تعهدت الدول المانحة لهذا القطاع ب 21.192 مليون دولار أمريكي، التزمت بالفعل ب 5.204 مليون دولار فقط.[60]

ومؤخرا، تم التعاقد على بناء محطة لتوليد الكهرباء في غزة مع شركة كهرباء فلسطين (قطاع خاص). وفي حال الانتهاء من تنفيذ المحطة ستتمكن من تزويد قطاع غزة بالطاقة الكهربائية، وبالتالي يتحقق الاستغناء الكامل عن الشركة القطرية الإسرائيلية.

(4) النفايات الصلبة

يشرف على هذا القطاع كل من البلديات، ووزارة البيئة، ووزارة التخطيط والتعاون الدولي من حيث إعداد الدراسات والمخططات اللازمة. وبدأت السلطة الوطنية الفلسطينية العمل على الحد من انتشار النفايات الصلبة بشكل عشوائي. ففي المنطقة الوسطى تم تشكيل مجلس خاص يمثل بلديات المنطقة الوسطى لإدارة عملية التخلص من النفايات الصلبة، من خلال إنشاء مكب مركزي واحد للمنطقة والاستغناء عن جميع المكبات العشوائية.[61] ويتم السعي حاليا لتطبيق هذه التجربة في كل محافظات غزة.

---

[60] Ministry of planning and international cooperation, aid coordination department, MOPICS 1999, Third quarterly monitoring report of donors assistance, September 30,1999, Page 4 of 14.

[61] تم تأهيل المكب في عام 1995، ويقع على الحدود الشرقية لمدينة دير البلح، ويخدم المكب مناطق بلدية دير البلح إضافة إلى خمس معسكرات للاجئين تشمل خانيونس والمنطقة الوسطى. وتستخدم وكالة الغوث المكب بصفتها مسؤولة عن معسكرات اللاجئين بموجب عقد مع مجلس إدارة النفايات الصلبة المشرف على المكب. (مصدر المعلومات: تقارير وحدة البحث الميداني، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان).

يشرف على إنجاز مشاريع البنية التحتية عدد غير قليل من الـوزارات والمؤسسـات المحليـة والدوليـة، وفيما يلي سيتم التطرق الى دور كل منها في تطوير خدمات البنية التحتية في قطاع غزة.

دور الجهات المشرفة على مشاريع البنية التحتية في قطاع غزة

1. دور وزارة التخطيط والتعاون الدولي

تتولى وزارة التخطيط والتعاون الدولي مسؤولية التخطيط للبرامج والمشـاريع ومتابعـة مـا يحـدث لهـا مـن تمويل وتنفيذ وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية. وتقوم الـوزارة بالتنسـيق مـع الـوزارات والمؤسسـات الحكومية والتي تقدم خططها ومشاريعها الى وزارة التخطيط وهـذه بدورهـا تقـوم بتحديـد الاحتياجـات ذات الأولوية ومن ثم التنسيق مع الدول المانحة لتوفير التمويل اللازم لتلـك المشـاريع. إضافـة إلى ذلـك تقوم وزارة التخطيط والتعاون الدولي بإعداد خطط التنمية بالتعاون مع الجهات المعنية.

وعن أهم المشاريع المطروحة حاليا في وزارة التخطيط والتعاون الدولي:-

أ. **مشاريع محطات معالجة المجاري**

تشارك وزارة التخطيط والتعاون الـدولي في الجـهود المبذولـة للحصـول علـى تمويـل مـن الجـهات المانحة لتمويل مشاريع محطـات معالجـة المجـاري المنـوي إقامتـها للمنـاطق الوسـطى والشـمالية والجنوبية في قطاع غزة.

- مشروع محطة معالجة المجاري المركزية – غزة

قامت وزارة التخطيط والتعـاون الـدولي بالتنسـيق مـع وكالـة التنميـة الدوليـة USAID، والـتي بدورها وافقت على تمويل مشروع صيانة شبكة خطوط المجاري القديمة، وتمديد خطوط جديدة وتوسيع محطة المعالجة القديمة. كما سعت الوزارة لإنشاء محطة معالجة متطورة لكـي تخـدم كل من محافظة غزة والمنطقة الوسطى، وفي هـذا السـياق سـعت جـاهدة لإقنـاع الـدول المانحـة

بتمويل المشروع واستطاعت الحصول على التزام من الحكومة الألمانية ممثلة ببنك التنمية الألماني KFW بتقديم منحة قيمتها 60 مليون مارك للمرحلة الأولى.

- مشروع الصرف الصحي لمدينة خانيونس

تشارك وزارة التخطيط والتعاون الدولي بالتفاوض مع الجهة الممولة (اليابان) حول أهمية سرعة تنفيذ المشروع لمدينة خانيونس. حيث قامت الوزارة بالتنسيق مع وكالة المساعدات اليابانية JICA لتمويل المشروع، وسوف ينفذ المشروع على ثلاثة مراحل بدءًا بالعام 1999 وحتى العام 2015. ويهدف الى إنشاء شبكتي تصريف مجاري ومياه أمطار ومحطة المعالجة لحل مشكلة الفيضان في فصل الشتاء وحماية الخزان الجوفي من التلوث، وإعادة استخدام المياه المعالجة في الزراعة. وتبلغ التكاليف الإجمالية للمشروع 196 مليون دولار. وتمويل المرحلة الأولى يحتاج الى 60 مليون دولار موزعة على ثلاث سنوات. وقد تم الاتفاق مع الجانب الياباني على حل مؤقت لحين تنفيذ المشروع يتمثل في تزويد محافظة خانيونس بكاسحات مجاري بمبلغ 2.5 مليون دولار.

- مشروع مجاري رفح

أثمرت جهود وزارة التخطيط والتعاون الدولي مع الاتحاد الأوروبي وبالتنسيق مع كافة الجهات المعنية على أن يتم معالجة المجاري بشكل مبدئي في الموقع الغربي (تل السلطان) على قطعة أرض مساحتها 150 دونم. في حين أن المعالجة النهائية ستتم شرقا، وتعد حاليا الدراسات والتصاميم الخاصة بالمحطة المنوي إقامتها في الموقع الشرقي.

- مشروع الصرف الصحي للمنطقة الشمالية

قامت وزارة التخطيط والتعاون الدولي وبالتنسيق مع سلطة المياه بالحصول على موافقة وكالة التنمية والتعاون السويدية SIDA لتمويل مشروع تجميع مياه الأمطار والصرف الصحي لمنطقة شمال غزة. وتبلغ قيمة المنحة 83 مليون وحدة نقد سويدية. كما قامت الوزارة بعرض المشروع على الجانب الفرنسي والذي التزم بدوره بتمويل عمل دراسة بيئية للمنطقة بمبلغ 90000 فرنك فرنسي. وكحل مؤقت لمشكلة الصرف الصحي في المنطقة الشمالية، ونتيجة للوضع الحرج

للمحطة الموجودة حاليا وعدم كفاءتـها علـى العمـل، اقـترحت الـوزارة إنشـاء خـط أنبـوب لضـخ المجاري في البحر.

ب. مشروع دعم البلديات (المشروع الدنماركي).

تشارك وزارة التخطيط والتعاون الدولي كعضو في اللجنة التوجيهية لإدارة هذا المشروع، كما تشارك في وضع الخطط والمشاريع المناسبة لخطوط الصرف الصحي وتصريف مياه الأمطـار. ويـهدف هـذا المشروع الى دعم قدرات البلديات الفنية، خاصة في المنطقة الوسطى.

ج. مشروع إدارة الخزان الجوفي الساحلي

يهدف المشروع الى وضع خطة لتطوير مصادر المياه ومراقبة الآبار الحاليـة و العمـل علـى تطويرهـا وحمايتها. والمشروع ممول من USAID بقيمة 60 مليون دولار.[62]

كما تباشر وزارة التخطيط والتعاون الدولي قضية ميناء غزة الدولي، وقد أبرمت اتفاقا مـع الجهـة المنفـذة للمشروع وهى شركة بلاس نيدم الهولندية وشركة سبي بتنويل الفرنسية يقضي بتنفيذ المرحلة الأولى مـن مشروع ميناء غزة البالغ تكلفتها 70 مليون دولار أمريكي، ارتفعت الى 80 مليون دولار بسبب إشكاليات في التأخير. وقد تم اختيار منطقة الشيخ عجلين لإقامة ميناء غزة الدولي عليها، ويـدور خـلاف وجـدل واسعين حول مساوئ وأفضليات الموقع وملاءمته للشـروط الجغرافيـة والبيئيـة والسـياحة وحركـة النقـل والمواصلات وتأثيره على مدينة غزة. ويحذر خبراء بيئيون من الأخطار البيئية المترتبة على إقامة الميناء في الموقع المقترح، خصوصاً على الحياة البحرية والسـياحة والميـاه الجوفيـة. ويؤكـد د. حسـن شـعبان رئيس هيئة استصلاح الأراضي ومستشار وزير المالية لتطوير أعمال المياه وغور الأردن مـن خطـورة إقامـة الميناء في هذا الموقع لعدة أسباب أهمـها أنـه سـيدمر البنيـة التحتيـة لمدينـة غـزة بسـبب كثافـة حركـة الشاحنات والنقل البري في الميناء، كما أنه سيسبب تآكلاً في شاطئ غـزة ممـا سـيؤدي الى تدمـير قطـاع السياحة، إضافة إلى ارتفاع قيمة التعويضات التي ستدفع لمالكي الأراضي لأن الميناء سيقام على أراضـي

[62] المصدر : تقارير وزارة التخطيط والتعاون الدولي .

مملوكة للمواطنين. ويقترح د. حسن شعبان، منطقة شمال مدينة غزة كمكان أفضل لإقامة الميناء عليها، وذلك كون الأراضي مملوكة للدولة ولا تحتاج الى تعويض المواطنين، كما أنه يمكن تطوير المنطقة بما يلائم احتياجات الميناء من حيث الطرق والمواصلات التي ستتحرك فيها الشاحنات وناقلات الصخور والبضائع.[63]

يذكر أن تقرير هيئة الرقابة العامة للعام 1996، أشار الى عدد من المخالفات التي ترتكبها وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، حيث قامت بدفع قيمة المشتريات والمصروفات الخاصة بها من المبالغ المخصصة للمشروع النرويجي حتى تاريخ 1995/10/13، بقيمة 241.062شيكل، صرف جزء منها لموظفين بالوزارة بموجب سندات صرف داخلية مؤقتة لم يتم تغطيتها بمستندات رسمية. كما أشار التقرير المقدم من اللجنة الخاصة المكلفة من المجلس التشريعي حول تقرير هيئة الرقابة العامة، الى رفض وزارة التخطيط والتعاون الدولي الانصياع الى تعليمات وزارة المالية وقانون الموازنة العامة التي تلزم الوزارة بفتح حساب خاص لكل مشروع لدى وزارة المالية توضع فيه الأموال المخصصة للمشاريع والتي تحول من جهات مانحة. وبدلاً من ذلك قامت الوزارة المذكورة بفتح حسابات خاصة لا تخضع للرقابة المالية والإدارية، ومثال عليها تم في شهر يوليو/1997 فتح حساب مصرفي للمشروع الموقع مع الحكومة الأسبانية باسم وكيل الوزارة، ومدير عام في الوزارة وموظف من القنصلية الأسبانية في القدس دون علم وزارة المالية. ومثل هذا العمل يفقد الجهات الرقابية القدرة على المتابعة والرقابة والمحاسبة والتدقيق ويفسح المجال لإمكانية التلاعب بالمال العام. كما أنه أتاح المجال لازدواجية التوظيف حيث يعمل في هذه المشاريع موظفون رسميون يتلقون رواتبهم من ديوان الموظفين وأيضا يتم صرف مكافآت كبيرة لهم على مسميات الوظيفة على المشاريع، وذلك خلافاً للقانون. إضافة إلى أن هذه الأساليب في العمل أثارت إشكاليات أضرت بسمعة ومصداقية السلطة الفلسطينية أمام بعض الجهات المانحة. كما أشار التقرير الى علاقة مسئولين كبار في وزارة التخطيط والتعاون الدولي بشركة تيم وشركة بالكود (التي لها علاقة بشركة تيم)، أدت الى إحالة عدد من العطاءات والمناقصات على إحدى هاتين الشركتين في ظروف تستدعي التحقيق. إضافة إلى الاعتداء على المال العام لأغراض شخصية باستخدام أموال كانت

[63] جريدة الرسالة، بتاريخ 2000/1/27، ص 7.

مخصصة لمشاريع تنفذها الوزارة صرفت كفواتير شخصية تخص السيد الوزير. وتبين للجنة أيضا أن هناك صندوق خاص يسمى الصندوق الأسود (BLACK BOX) توضع فيه الأموال التي يتم اقتطاعها من المشاريع بشكل غير نظامي، وخاصة من المشاريع الخاصة بالإدارة العامة للتخطيط البيئي بوزارة التخطيط والتعاون الدولي، وأن هذا الصندوق موضوع تحت التصرف المباشر للسيد الوزير والمدير العام للوزارة، وقد تم إخفاؤه عن هيئة الرقابة العامة.

كما كشف التقرير المعد من قبل اللجنة المكلفة من المجلس التشريعي أن العديد من المشاريع التي نفذت من خلال وزارة التخطيط والتعاون الدولي، تم الإنفاق عليها دون الرجوع الى موازنات ثابتة أو بنود موازنات محددة، كما أن تحديد الاحتياجات وتخصيص العطاءات تم بناء على قرارات فنية ضعيفة ومشتريات باهظة الثمن، مع غياب المنافسة والافتقار الى الشفافية مما أدى الى عدم ثقة الدول المانحة بالتعامل مع الوزارة. [64]

2. دور بكدار (المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والاعمار)

تساهم بكدار بدور رئيسي وفعال في تطوير خدمات البنية التحتية، وتقوم بكدار بدور الوسيط بين الدول المانحة وبين مؤسسات المجتمع المحلي، كما تقوم بالتنسيق مع UNDP،ووزارة التخطيط والتعاون الدولي في تنفيذ مشاريع تختص بتطوير خدمات البنية التحتية. وتعمل بكدار كحلقة وصل بين السلطة الفلسطينية والدول المانحة، حيث تتلقى أولويات المشاريع من الوزارات والمؤسسات الفلسطينية ومن ثم تقوم بالاتصال مع الجهات الممولة لتمويل المشاريع المطروحة. ولا ينتهي دور بكدار عند هذا الحد بل تتولى الإشراف على المشاريع حتى يتم تسليم المشروع الى الجهة المالكة.

---

[64] المصدر : **التقرير المقدم من اللجنة الخاصة المكلفة من المجلس التشريعي الفلسطيني حول تقرير رئيس هيئة الرقابة العامة السنوي الأول للعام 1996**، ص 30، 31.

وعن أهم المشاريع التي أنجزتها بكدار في مجال البنية التحتية خلال الخمس سنوات السابقة في قطاع غزة:[65]

- عدد 87 مشروع في مجال إنشاء الطرق وصيانتها.
- عدد 35 مشروع في مجال شبكات المياه والخزانات.
- عدد 8 مشاريع في مجال شبكات الصرف الصحي ومحطات الضخ.
- عدد 17 مشروع في مجال إنشاء العيادات.
- عدد 47 مشروع في مجال إنشاء المدارس وصيانتها.

وأفاد د. خالد نجم مدير عام المشاريع في بكدار في حديث أدلى به لجريدة الحياة " أن القيمة الإجمالية للمشاريع التي نفذتها بكدار لإعادة اعمار الوطن بلغت 280 مليون دولار أمريكي فيما بلغ عدد المشاريع حوالي 1615 مشروعا شملت العشرات من المدارس والعيادات والطرق.[66]

جدير بالذكر أن هناك فرع آخر من بكدار مختص في مشاريع خلق فرص العمل، حيث يسعى من وراء مشاريعه الى تشغيل الأيدي العاملة. وتتميز غالبية هذه المشاريع بكونها صغيرة وتحتاج لأيدي عاملة كثيرة، وذلك لتحقيق الهدف الأول لها والمتمثل في خلق فرص عمل من أجل الحد من ظاهرة البطالة. ومثال على هذه المشاريع تمديد شبكات للمياه، تمديد شبكات للمجاري، تبليط الطرق، تزيين حدائق ومتنزهات، بناء وتشييد مباني عامة. وقد جاءت فكرة إنشاء هذا الفرع نتيجة لارتفاع معدلات البطالة بوتائر عالية في قطاع غزة وخاصة في فترات الإغلاق الإسرائيلي المتكرر والشامل على المناطق الفلسطينية، وما ينتج عنه من حرمان لآلاف العمال الفلسطينيين من الوصول الى أعمالهم داخل إسرائيل. وفي مقابلة شخصية مع المهندس بدر الحسيني – مسؤول في قسم المشاريع في بكدار "خلق فرص عمل" – بتاريخ 1999/12/22، أفاد أن المشاريع التي يختصون في تنفيذها في الغالب مشاريع صغيرة وذات كثافة عمالية عالية. وقد تمكنت هذه المشاريع من تشغيل أقصى حد 20 ألف عامل في الشهر و أقل حد 3000

[65] انظر ملحق "2" مرفق صورة عن قائمة المشاريع التي قامت بكدار في تنفيذها من عام 1994 – عام 1999.

[66] جريدة الحياة ، بتاريخ 99/10/26.

عامل في الشهر وذلك حسب التمويل المتوفر. كما أشار الحسيني الى أن هناك عدد من المعوقات التي تعترض تنفيذ أو تتسبب في تأخير المشاريع أهمها قضايا تتعلق بالتمويل حيث تتقدم بكدار من جهتها بالعديد من المشاريع الى الدول المانحة يقبل منها ما معدله أربعة مشاريع في السنة فقط. هذا عدا عن الأخطاء التي تكتشف في تصاميم البلديات للمشاريع مما يعيق تنفيذ عدد من المشاريع، وهذا يعود الى النقص في الطاقم المهني والمتخصص، ناهيك عن انعدام الموارد المتاحة للبلديات. يضاف الى ذلك قضايا تعويض المواطنين في حالة شق شوارع جديدة أو توسيع شوارع أخرى، أو المشاكل التي تطرأ خلال التنفيذ مع المقاولين الناجمة عن عدم الالتزام بالمواعيد، وسوء التنفيذ أي (التنفيذ ليس بالمواصفات المطلوبة). وفي هذا الصدد، يشار الى أن أعمال الحفريات التي تقوم بها بعض الشركات المنفذة لمشاريع البنية التحتية تلحق أضرارا بالغة بالمواطنين، لما تسببه من إعاقة لحركتهم وتعريض أطفالهم للخطر أثناء ذهابهم وإيابهم من المدارس، حيث تغرق الشوارع في الوحل والطين، وتتعطل حركة السير، إضافة إلى ذلك فقد تسببت أعمال الحفريات في إحداث أضرار جسيمة بالمباني وشبكات المياه، حيث أدت أعمال الحفر ولأعماق كبيرة في بعض المناطق الى تصدع عدد من المنازل خاصة وأن هذه المنازل قديمة وبدون أساسات قوية، الأمر الذي يشكل خطرا على حياة السكان. كما أدى انفجار بعض خطوط المجاري أثناء أعمال الحفر الى تكوين برك مجاري في الشوارع، هذا عدا عن تسربها الى بعض خطوط المياه مما أدى الى تلويث مياه الشرب، الأمر الذي انعكس سلبا على صحة المواطنين. وتزداد معاناة المواطنين بسبب البطء في تنفيذ المشروع وعدم التزام المقاولين بجدول زمني محدد. ويعزى ذلك البطء في التنفيذ الى ردائة الشركات المتعاقدة مع بكدار لتنفيذ المشاريع.

زد على ذلك أن بعض الشركات المنفذة للمشاريع لا تلتزم في عملها بطرق الوقاية والسلامة أثناء العمل، الأمر الذي يهدد حياة العمال بالخطر. ويكفي للدلالة على ذلك، وفاة اثنان من العمال في مخيم النصيرات بتاريخ 2000/1/12، أثناء قيامهما بحفر حفرة للمجاري عندما انهال عليهما التراب. إضافة إلى وفاة أحد العمال في مخيم المغازي بتاريخ 1999/10/12، بعد أن قام زملاؤه بردم التراب عليه دون الانتباه الى وجوده داخل الحفرة.[67] وتعكس هذه الحوادث إهمالا في طرق الوقاية والسلامة في العمل من

[67] إفادات وتقارير وحدة البحث الميداني ، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان.

قبل الشركات المنفذة والمقاولين، الأمر الذي يستدعي إلزام هؤلاء باتباع إجراءات الوقاية والسلامة من خلال إدراجها كشرط أساسي في عقود العمل، واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لمعاقبة المخالفين.

3. دور وزارة الأشغال العامة

ساهمت وزارة الأشغال العامة في تنفيذ عدد من المشاريع الخاصة بتطوير خدمات البنية التحتية في قطاع غزة، شملت شق وتعبيد عدد من الطرق، إضافة إلى إنشاء وترميم عدة مباني حكومية. كما كان لها دور في بناء وتشييد مطار غزة الدولي، وفي إنشاء عدة جسور داخل قطاع غزة.[68]

4. دور القطاع الخاص

في عام 1995، تبنت السلطة الفلسطينية القانون الأول بشأن لتشجيع الاستثمار الذي ينص على تقديم حوافز معينة للاستثمار الخاص في الضفة الغربية وقطاع غزة. وينص القانون على منح إعفاءات ضريبية للمشروعات التي تقع ضمن المعايير التالية:

المادة 23 المجموعة (أ) " تمنح المشاريع التي يزيد رأسمالها المدفوع عن خمسمائة ألف دولار (500.000) دولار أو التي تشغل عددا من العمال الفلسطينيين بشكل دائم لا يقل عن 25 عاملا، إعفاء من ضريبة الدخل لدى استحقاقها ومن الرسوم لمدة خمس سنوات، شريطة ألا يقل المشروع الاقتصادي عن 10 سنوات عمل". كما تنص المادة 23 المجموعة (ب) من نفس القانون على أن " تمنح المشاريع التي يزيد رأسمالها المدفوع عن مائة وخمسون ألف دولار (150.000) دولار أو التي تشغل عددا من العمال الفلسطينيين بشكل دائم لا يقل عن 15 عاملا، إعفاء من ضريبة الدخل لدى استحقاقها ومن الرسوم لمدة ثلاث سنوات، شريطة ألا يقل عمر المشروع الاقتصادي عن 6 سنوات عمل".[69] بالإضافة

---

[68] انظر ملحق رقم "3" مرفق قائمة بالمشاريع التي قامت بتنفيذها وزارة الأشغال العامة في قطاع غزة خلال الخمس سنوات السابقة.

[69] **الوقائع الفلسطينية**، الجريدة الرسمية للسلطة الوطنية الفلسطينية، تصدر عن دار الفتوى والتشريع بوزارة العدل، العدد الخامس، 7 محرم 1416هـ 5 يونيو 1995م .

إلى ذلك، ينص القانون رقم (1) لعام 1998 بشأن تشجيع الاستثمارات في فلسطين، على منح المشاريع حوافز إذا كانت كالتالي:

(أ) "أي استثمار قيمته من مائة ألف الى أقل من مليون دولار يمنح إعفاء من ضريبة الدخل لدى استحقاقها لمدة خمس (5) سنوات تبدأ من تاريخ بداية الإنتاج أو مزاولة النشاط ، ويخضع لضريبة دخل على الربح الصافي بمعدل اسمي قدره 10٪ لمدة ثماني (8) سنوات إضافية."

(ب) "أي استثمار قيمته من مليون الى خمسة ملايين دولارا يمنح إعفاء من ضريبة الدخل لدى استحقاقها لمدة خمس (5) سنوات تبدأ من تاريخ بداية الإنتاج أو مزاولة النشاط، ويخضع لضريبة دخل على الربح الصافي بمعدل اسمي قدره 10٪ لمدة اثنتي عشرة (12) سنة إضافية.[70]

وعلى صعيد البنية التحتية شرعت السلطة الفلسطينية في تنفيذ خطة لخصخصة البنية التحتية. فقد جرى في العام 1996 تسليم قطاع الاتصالات الهاتفية الى شركة الاتصالات الفلسطينية، وهى شركة خاصة. كما وقعت اتفاقية بتاريخ 1999/6/18 مع شركة كهرباء فلسطين لبناء محطة كهرباء غزة وتم منح شركة كهرباء فلسطين حق الامتياز بتغذية قطاع غزة بالطاقة الكهربائية لمدة عشرين عاما، وتبلغ تكاليف المشروع 93 مليون دولار أمريكي، وبسعة قدرها 140 ميجاوات. وتم الاتفاق مع الشركة السويدية ADP لتنفيذ المشروع، وفي حال إنشاؤها ستساهم بشكل مباشر وقوي في بناء الاقتصاد الفلسطيني وتطويره.

*** شركة كهرباء فلسطين**

اعتمد قطاع غزة ولا يزال في توريد التيار الكهربائي على شركة الكهرباء القطرية الإسرائيلية، وكانت البلديات والمجالس المحلية تشرف على توزيع الكهرباء على المناطق التابعة لها ، ومن ثم تقوم بتحصيل وجباية الأموال من المستهلكين. وبعد استلام السلطة الفلسطينية مهامها في مايو 1994، في

[70] **الوقائع الفلسطينية**، الجريدة الرسمية للسلطة الوطنية الفلسطينية، تصدر عن دار الفتوى والتشريع بوزارة العدل، العدد الثالث والعشرون، 13 صفر 1419 هـ 8 يونيو 1998م.

المناطق الفلسطينية التي أعادت إسرائيل انتشار قواتها منها، أصبحت سلطة الطاقة الفلسطينية هي الجهة الوحيدة المخولة لعقد اتفاقيات لتوريد الكهرباء الى مناطق السلطة الفلسطينية. وفي تاريخ 1998/4/2 أصدر الرئيس قرارا يقضي بإنشاء شركة توزيع كهرباء في محافظات غزة، وتم نقل صلاحيات البلديات في توزيع الكهرباء وجباية وتحصيل الأموال من المشتركين الى شركة توزيع كهرباء محافظات غزة (المساهمة الخصوصية المحدودة) التي فتحت مقرات ومكاتب لها في جميع مناطق ومحافظات غزة . وتم نقل كادر الموظفين والعاملين في أقسام الكهرباء في البلديات والمجالس القروية وسلطة الطاقة للعمل في شركة توزيع الكهرباء. وتساهم السلطة الفلسطينية بنسبة 51 ٪ من أسهم الشركة، و 49٪ من الأسهم المتبقية لصالح البلديات. وتصنف هذه الشركة ضمن شركات القطاع العام، وتختص بتوزيع الكهرباء فهي ليست منتجة للكهرباء بل تشتري الكهرباء من الشركة القطرية الإسرائيلية.

وبتاريخ 1999/6/18 تم التوقيع على اتفاقية لبناء محطة كهرباء غزة بين السلطة الفلسطينية وشركة كهرباء فلسطين وقد وقع الاتفاقية عن السلطة الفلسطينية الدكتور عبد الرحمن حمد وزير الإسكان ورئيس سلطة الطاقة، وعن شركة الكهرباء السيد سعيد خوري رئيس مجلس إدارة الشركة.[71] وتم منح شركة كهرباء فلسطين حق الامتياز بتغذية قطاع غزة بالكهرباء لمدة عشرين عاما. وسيبدأ العمل في المشروع في أواخر عام 1999 بحيث يتم توليد الكهرباء مع بداية شهر أغسطس 2000 ، وإنتاج المحطة بالكامل سيكون في شهر يوليو عام 2001. ويعتبر المشروع من أهم المشاريع الحيوية التي يتم تنفيذها من قبل القطاع الخاص الفلسطيني. وفي حالة الانتهاء من إنشاء المحطة ستساهم في توفير الطاقة لقطاع غزة والاستغناء عن الربط بشبكات الطاقة الإسرائيلية. كما ستساهم في حل مشكلة انقطاع التيار الكهربائي التي تصاعدت وتيرتها في الآونة الأخيرة في قطاع غزة وخاصة في المنطقة الوسطى ومنطقة خانيونس وجباليا.

[71] جريد الأيام ، بتاريخ 1999/6/19.

* **أزمة انقطاع التيار الكهربائي**

تعاني محافظات قطاع غزة من انقطاع مفاجئ للتيار الكهربائي منذ أواخر يناير/1999، وذلك عندما قامت الشركة الإسرائيلية بتركيب قواطع على المغذيات التسعة الرئيسية لمحافظات غزة ، وقامت بتخفيض التيار من 420 أمبير الى 310 أمبير أي بمعدل 25٪ تقريبا، الأمر الذي تسبب في فصل التيار الكهربائي عن المواطنين وخاصة في فترة الذروة من الساعة 5–9 مساء.

وتسبب انقطاع التيار الكهربائي عن محافظات غزة، والذي يكاد يكون يومياً ولساعات طويلة في تكبيد المواطنين خسائر فادحة خاصة في الأجهزة الكهربائية من (ثلاجات، وتلفزيونات، وأجهزة راديو، وغيرها). كما ألحق خسائر فادحة بأصحاب الورش والمصانع الذين تتعطل أعمالهم نتيجة للانقطاع المفاجئ للتيار الكهربائي. إضافة إلى أن المصالح العامة للمواطنين تتعطل كالمستشفيات والمحلات والمدارس والصحف. هذا عدا عن تكبيد المواطنين مبالغ إضافية لاضطرارهم شراء شواحن ومولدات كهرباء، الأمر الذي أثار سخط وغضب المواطنين، وكان أشده في محافظة خانيونس حيث خرج الأهالي في مظاهرات وأعمال احتجاجية أمام مقر شركة توزيع الكهرباء.[72] وأرجع مسؤولون في سلطة الطاقة الفلسطينية انقطاع التيار الكهربائي المتكرر الى قيام شركة الكهرباء الإسرائيلية بوضع قواطع على الخطوط الرئيسية التي تغذي القطاع بالكهرباء ،و بتخفيض قوة التيار الكهربائي من 420 أمبير الى 310 أمبير، الأمر الذي تسبب في زيادة الأحمال على شبكة الكهرباء مسببا انقطاع التيار الكهربائي عن المواطنين وخاصة في فترة الذروة من الساعة 5 – 9 مساءً. ويعتقد أن شركة الكهرباء الإسرائيلية تقوم بتخفيض التيار الكهربائي كوسيلة ضغط على السلطة الفلسطينية لإجبارها على توقيع اتفاقية بعيدة المدى لتزويد مناطق السلطة الفلسطينية بالطاقة الكهربائية، ومحاولة منها لعرقلة مشروع بناء محطة

[72] بتاريخ 1999/8/25، وعلى أثر انقطاع التيار الكهربائي في العديد من مناطق محافظة خانيونس، خرج المواطنون بشكل عفوي الى الشوارع وقام مئات الفتية بإغلاق الشوارع بالمتاريس وإشعال الإطارات أمام مقر شركة الكهرباء في خانيونس. وتمكن عدد من الفتية من اقتحام مقر الشركة واستولوا على بعض الأثاث وقاموا بحرقه. (المصدر : تقارير و إفادات وحدة البحث الميداني – المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان) .

غزة لتوليد الكهرباء، خاصة وأن السلطة الفلسطينية أبرمت اتفاقية مع شـركة كـهرباء فلسـطين لإقامـة محطة لتوليد الكهرباء في قطاع غزة.

يذكر أن شركة توزيع الكهرباء تقوم بشكل يومي بفصل خمس محولات من أصل 24 محولاً في محافظـة خانيونس، وذلك في ساعات المساء ويسـتمر الانقطـاع مـن 3–5 سـاعات متواصلـة.[73] ويحمـل المواطنـين شركة الكهرباء الفلسطينية المسئولية عن انقطاع التيار الكهربائي المفـاجئ والمتكـرر، فـلا يعقـل أن يتـم قطع الكهرباء عن المواطنين بدون سابق علم وبأعلى درجات الاسـتهانة بمصـالح المواطنـين. إضافـة إلى ذلك، يشكو المواطنون مـن ارتفـاع سـعر الكـهرباء المضطـرد، حيـث تقـوم شـركة الكـهرباء الفلسـطينية باحتساب سعر الكيلو واط حسب استهلاك المواطن على النحو التالي:

من 0 – 200 كيلو واط = 39 أغورة إسرائيلية للكيلو واط الواحد.

من 2001 – 500 كيلو واط = 41 أغورة.

من 500 + فما فوق = 43 أغورة.[74]

أي كلما زاد الاستهلاك زاد سعر الكيلو واط، يضاف الى ذلك الرسم الثابت الموجود في فاتورة الكـهرباء. هذا ناهيك عن تحميل المواطنين جزءً من فاقد الكهرباء الناجم عن السرقات وردائة الخطـوط، والـذي لا ذنب للمواطن فيه. وما يثير القلق حقا هو ما أشيع عن أن الأجهزة الحكومية خاصة الأجـهزة الأمنيـة لا تدفع فواتير الكهرباء أو التليفونات، والمواطن العادي يتحمل مسئولية دفع هذه الفواتـير بشـكل غـير مباشر.

جدير بالذكر أن تقرير هيئة الرقابة العامة للعام 1996، كشف النقاب عن قيام سلطة الطاقة الفلسـطينية بإمداد عدد من المشتركين عبر خطوط خاصة مباشرة ، وتقل أسعار كهرباء الخطوط الخاصة كثيرا عن مـا يدفعه الموطنون. وبلا شك أن هـذا الإجـراء لا يسـتند الى قـاعدة قانونيـة ولا يتفـق مـع أهـداف العدالـة الاجتماعية.

---

[73] تقارير وإفادات وحدة البحث الميداني – المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان.

[74] مصدر المعلومات: المهندس يحيى شامية خلال ندوة في مركز الميزان لحقوق الإنسان، بتاريخ 2000/5/10.

- **شركة الاتصالات الفلسطينية**

تأسست شركة الاتصالات الفلسطينية المساهمة العامة المحدودة في عام 1995، برأس مال قدره خمسة وثلاثون مليون دينارا أردنيا مقسمة الى خمسة وثلاثين مليون سهم قيمة كل سهم الاسمية دينار أردني واحد. وتهدف الى إنشاء وإقامة محطات للاتصالات السلكية واللاسلكية بما فيها شبكات الهاتف وتوفير خدمات الاتصالات على كافة أنواعها. وفي 1996/11/15 تم توقيع الاتفاق بين شركة الاتصالات الفلسطينية ووزارة البريد والاتصالات الفلسطينية والتي منحت بموجبه الشركة الامتياز لإنشاء شبكة الاتصالات في فلسطين. وأخذت الشركة على عاتقها بناء وتطوير قطاع الاتصالات. وعندما تسلمت الشركة قطاع الاتصالات لم يكن هنالك سوى 83 ألف خط هاتفي ل 2.5 مليون فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة.

كانت الاتصالات في قطاع غزة مرتبطة بشركة بيزك الإسرائيلية طوال سنوات الاحتلال، صاحبة الامتياز والاحتكار الأول في إسرائيل. وكانت تشرف بشكل مباشر على جباية رسوم الاشتراك وتحديد أسعار المكالمات المحلية والدولية. ولم تكن هناك اتصالات مباشرة مع الدول العربية المجاورة، وكان يتم الاتصال عن طريق ما يسمى المحطات الخارجية من خلال مكاتب الاتصالات. ولا يزال عدد من الدول العربية تقفل خطوط اتصالاتها مع الضفة الغربية وقطاع غزة، وتعتبر الاتصال بالكود الإسرائيلي أمرا محرما. فتضطر التجمعات الفلسطينية في الدول العربية الى الاعتماد على محطات خارجية وطرق التفافية للاتصال بذويهم داخل فلسطين.

وبعد استلام السلطة الفلسطينية مهام إدارة شؤون السكان في قطاع غزة وبعض مناطق من الضفة الغربية في مايو / 94، استمر الوضع على ما هو عليه من سيطرة الجانب الإسرائيلي على الاتصالات في الضفة الغربية وقطاع غزة من حيث التحكم برسومها وتسعيرتها. واستلمت وزارة البريد والاتصالات الوضع في الضفة الغربية وقطاع غزة دون القدرة على الافلات من قبضة شركة بيزك الإسرائيلية. كما استمرت مكاتب الاتصالات بالاعتماد على المحطات الخارجية في الاتصال بسبب انخفاض تكلفتها قياسا مع

تكلفة الاتصال المباشر. وفي أواسط عام 1996، قامت وزارة البريد والاتصالات بعملية إحصاء لمكاتب الاتصالات وطلبت منهم التوجه لترخيص مكاتبهم ، وعدم استعمال أية هواتف غير مسجلة في الترخيص باسم صاحب المكتب، والالتزام بعدم التعامل مع أي محطة أجنبية. كما طلبت منهم الالتزام بوضع عداد من نوع خاص وبمواصفات معينة، وكذلك الالتزام بتجهيز مكاتبهم وفق شروط معينة عممتها عليهم من حيث الكباين والتهوية والإضاءة.

يذكر أن التقرير المقدم من اللجنة الخاصة المكلفة من المجلس التشريعي حول تقرير هيئة الرقابة العامة، أشار الى أن وزارة البريد والمواصلات ارتكبت العديد من المخالفات الإدارية والمالية والقانونية، وبشكل خاص المخالفات الخطيرة المتعلقة بالاشتباه باستغلال الموقع الرسمي لصالح شركات خاصة عملت مع الوزارة في عقد صفقات مع شركات محلية أو أجنبية على حساب المال العام. كما كشف التقرير عن أن العديد من الهواتف الحكومية التي من المفترض أن تستخدم في المقرات والمراكز الحكومية المدنية والأمنية العسكرية أنها تستخدم في منازل بعض المسؤولين والموظفين والعاملين في أجهزة ومؤسسات السلطة، ويتم تسديد فواتيرها من المال العام.[75]

وحال الاتصالات الفلسطينية كما هو حال الكهرباء، حيث يشكو المواطنون من ارتفاع قيمة فاتورة الهاتف ، الأمر الذي دفع بالعديد منهم بتقديم شكاوي ضد شركة الاتصالات الفلسطينية أو بطلب وقف الخدمة لعجزهم عن تسديد قيمة الفواتير.[76] جدير بالذكر أن فاتورة الهاتف تشتمل على رسوم اشتراك للهاتف كل شهرين بقيمة 60 شيكل، هذا ناهيك عن أسعار المكالمات المرتفعة أصلا. ويتساءل المواطنون لماذا يدفعون عن كل فاتورة رسوم اشتراك مع أن رسوم الاشتراك تدفع عند طلب توصيل الخدمة. كما يشكو المواطنون من الأخطاء في الفواتير ، فهذا يجد مكالمات دولية حسبت في فاتورته

[75] المصدر: **التقرير المقدم من اللجنة الخاصة المكلفة من المجلس التشريعي الفلسطيني حول تقرير رئيس هيئة الرقابة العامة السنوي الأول للعام 1996**، ص 20.

[76] تقارير وحدة البحث الميداني – المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان.

دون أن يكون له علم بهذه الأرقام أو معرفة بأصحابها. وذاك يجد عدد من المكالمات الخلوي مسجلة في حساب فاتورته دون أدنى علم له بها، ويجبر على الدفع.

وبعد موجة الاحتجاجات والإضرابات التي حدثت في منتصف شهر نوفمبر/1999 احتجاجا على غلاء المعيشة وارتفاع أسعار الوقود والدقيق والغاز والخدمات، أصدر الرئيس قرارا يقضي بتخفيض الأسعار. وفي خضم تلك الأجواء أعلنت وزارة البريد والاتصالات وشركة الاتصالات وتحديدا بتاريخ 1999/11/29، أنهما ستعتمدان تعرفة جديدة للاتصالات في فلسطين وبأسعار أقل لتخفيف الأعباء عن المواطن. يشار الى أن هناك خلافات بين وزارة البريد والاتصالات وشركة الاتصالات حول إلغاء رسوم الاشتراك الثابتة الشهرية للهاتف والجوال، حيث يصر وزير الاتصالات على إلغائها فيما تطالب الشركة بعدم إلغائها وإنما بتخفيضها بشكل مناسب.[77]

جدير بالذكر أن قيام السلطة الفلسطينية بالسماح لشركة الاتصالات الفلسطينية باحتكار خدمات الاتصالات في الضفة الغربية وقطاع غزة، قضى على إمكانية المنافسة، وذلك على الرغم من أن سوق الاتصالات ممكن أن ينظم بصورة تسمح بالمنافسة التي تحفز الكفاءات وترفع مستوى الخدمات، كما تعمل على خفض الأسعار. فالمنافسة هي التي تحقق جودة أكبر وأسعار أقل.

5. دور البلديات

ينظر الكثير الى المجالس البلدية على أنها مؤسسات جباية فقط، ولا علاقة لها بتقديم الخدمات كما هو منوط بها. وبعد انتقال مهمة جباية فواتير الكهرباء لشركة الكهرباء الفلسطينية، أسقط إيراد هام من إيرادات البلدية. وعن ذلك أفاد عبد الله الخالدي رئيس بلدية النصيرات في حديث له مع جريدة القدس بتاريخ 99/9/6، أن بلديته لا تعلم مقدار نصيبها في شركة توزيع الكهرباء ولا تحول الأخيرة

[77] جريدة الحياة ، بتاريخ 1999/11/30.

إليها أية أموال إضافة إلى إلغاء نسبة 3٪ من الكهرباء التي كانت تعود الى البلديات. وتعمل البلديات في ظروف قاسية، إذ لا موازنات تطويرية ولا عادية، في ظل تجاهل تطبيق قانون السلطات المحلية الذي يقضي بتزويد البلديات بموازنات سنوية لتؤدي دورها. وعليه تعاني البلديات من محدودية دخلها، الأمر الذي يحول دون تنفيذ المشاريع المخطط لها. هذا ناهيك عن تفاقم عجز البلديات بسبب انعدام مصادر التمويل وتأخر المواطنين عن تسديد ما عليهم من مستحقات. وتقدم البلديات للمواطنين الخدمات التنظيمية وتراخيص البناء والنظافة وشق الطرق اللازمة ومراقبة جودة المياه وفحصها صحيا وخدمات أخرى تعد الرسوم المفروضة عليها مصادر دخل للبلدية، وبالكاد تكفي لصرف رواتب الموظفين العاملين لديها.

يذكر أن العديد من المواطنين يشكون من ضعف الخدمات البلدية المقدمة للسكان،[78] حيث يعاني المواطنون في قطاع غزة وخاصة في فصل الصيف، من انقطاع المياه عنهم لمدة تصل الى أربعة أيام أسبوعيا، ويحملون البلدية المسئولية عن ذلك. هذا ناهيك عن قيام البلديات بضخ مياه مكوروت العذبة في أوقات مختلفة وغير معلومة للمواطنين، وفي ساعات متأخرة من الليل، دون الاستجابة الى مطالب المواطنين من أجل تحديد مواعيد الضخ والإعلان عنها.[79]

وتتعاون البلديات مع عدد من المؤسسات التي تعمل في مجال تقديم المساعدات للبلديات، ومن أهم هذه المؤسسات UNDP، و بكدار و البنك الدولي ، إضافة إلى وزارة التخطيط والتعاون الدولي، والتي تضطلع بدور التنسيق مع الدول المانحة، وتسعى البلديات من وراء ذلك الى توفير التمويل اللازم لتنفيذ مشاريعها التطويرية. وتحصل البلديات على التمويل المطلوب من عدة مصادر وهى:

. تمويل مباشر : تحصل البلدية على تمويل لبعض المشاريع مباشرة من الدول المانحة دون أي وساطة.

---

[78] جدير بالذكر أنه لحتى الآن لم يتم اجراء الانتخابات البلدية في مناطق السلطة الفلسطينية، وقامت السلطة بحملة تعيينات لرؤساء البلديات.

[79] تقارير وإفادات وحدة البحث الميداني، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان.

- تمويل عن طريق بكدار: تقوم البلدية بإرسال خطط مشـاريعها الى بكـدار، والـتي بدورهـا تسـعى لتوفير التمويل اللازم من خلال التنسيق مع الـدول المانحـة. وبعـد الحصـول علـى الموافقـة علـى المشروع من قبل الجهة المانحة تواصل بكدار الإشراف عليه حتى انتهاء العمل بـه، ومـن ثـم يتـم تسليمه الى البلدية.
- تمويل عن طريق وزارة التخطيط والتعاون الدولي : تقوم البلدية بإرسال خططها إلى وزارة التخطيط والتعاون الدولي، والتي تتولى بدورها مهمـة توفـير التمويـل الـلازم لأولويـات المشـاريع مـن خـلال التنسيق مع الدول المانحة، وبعد موافقة الدول المانحة على أي من المشـاريع، يتـم إعـلام البلديـة بذلك، ومـن ثـم تتـولى البلديـة الإشـراف علـى المشـروع لحـين الانتـهاء منـه، ويقتصـر دور وزارة التخطيط والتعاون الدولي على المتابعة لمراحل تنفيذ المشروع.

وتواجه البلديات معوقات أساسية تعترض تنفيذ مشاريع البنية التحتية في مناطق اختصاصها، أهمها:

- انعدام السيولة المالية في ميزانية البلدية بسـبب عـدم الـتزام المواطنـين بدفـع مسـتحقات البلديـة في الموعد المحدد، مما يجعلها قاصرة عن القيـام بـأي مشـروع مـن مشـاريع البنيـة التحتيـة والاكتفـاء بصرف رواتب الموظفين.
- غياب التمويل المالي من قبل السلطة الفلسطينية، التي لا تخصـص أي مبـالغ للمشـاريع التطويريـة للبلديات.
- النقص في الكادر المهني والمتخصص.
- قضايا تعويض المواطنين جراء الضرر الواقع عليـهم في حـال قيـام البلديـة بفتـح شـوارع جديـدة أو توسيع أخرى.

جدير بالذكر أن أي مشروع تحصل عليه البلدية مـن بكـدار تسـاهم البلديـة فيـه بنسـبة 10٪ مـن قيمـة المشروع الاجمالي، مما يجعل البلدية تستجدي من مؤسسات السلطة الفلسطينية كوزارة الحكـم المحلـي ووزارة المالية، وذلك بسبب العجز المالي الذي تعاني منه البلديات أصلاً. هذا ناهيك عن الصعوبات التي تعترض تنفيذ المشاريع متمثلة في عدم التحكم في تاريخ بـدء المشـروع أو اختيـار المقـاول المنفـذ للمشـروع،

حيث تقوم البلدية بتقديم المشروع المنوي تنفيـذه الى الدولـة المانحـة بالتنسـيق مـع بكـدار ووزارة الحكـم المحلي، وعندما تتم الموافقة على المشروع من قبل الدولة المانحة، ومـن ثـم تتـولى بكـدار المسـؤولية علـى عملية الإشراف والتنفيذ للمشروع من حيث اختيار المقاول المنفذ من خلال مناقصات يقدمها المقـاولون الى بكدار التي تقوم بفرز المناقصات واختيار المقاول ، ومن ثم تقوم بأخبار البلدية عن وقت التنفيذ.

وأجمع رؤساء البلديات في المنطقة الوسطى علـى أن هنـاك توزيـع غـير عـادل في توزيـع المشـاريع علـى المناطق، حيث أن مناطق مثل خانيونس وغزة ورفح، وبالأخص غزة تستحوذ على نصيب الأسد من هـذه المشاريع مقابل تهميش شبه كامل للمناطق الأخرى. إضافة إلى نقطة أخرى أكد عليها رؤسـاء البلديـات وهى أن المشاريع تكون مخصصة الى منطقة وإذ بها تنتقـل الى منطقـة أخـرى حسـب الأهـواء والعلاقـات الشخصية.[80] وخلال الخمس سنوات السابقة على عهد السلطة الفلسـطينية، تم إهمـال المنطقـة الوسـطى من مشاريع البنية التحتية، باستثناء المشروع الدنماركي الذي يـهدف الى تطويـر البنيـة التحتيـة داخـل المخيمات الوسطى، والذي يعـد الأول مـن نوعـه. وتبلـغ ميزانيـة المشـروع 10 مليـون دولار مقدمـة مـن حكومة الدنمارك، وتم توظيفه لخدمة المحافظة الوسطى بعد جهود مضنيـة بذلهـا المسـؤولون في وزارتـي الحكم المحلي والتخطيط والتعاون الدولي. وسينفذ المشروع على مدار ثلاث سنوات، وهنـاك تفـاؤل بـأن يخفف المشروع من معاناة اللاجئين في المنطقة الوسطى، علما أن تحسين البنية التحتية ورصـف الشـوارع أمر ضروري ولا يؤثر على قضية اللاجئين مطلقا.

وعدا عن قلة التحويل المالي من الدول المانحة لمشاريع البنية التحتيـة المخصصـة للمنطقـة الوسـطى، فـان عجز بلديات المنطقة الوسطى عن عمل مخططات للمشاريع قد ساهم بشكل مؤثر في إعاقة تنفيذ مشـاريع خاصة بالبنية التحتية فيها.

---

[80] من يدفع ثمن الفواتير؟ ، **مجلة قضايا اقتصادية** ، تقرير اقتصادي شهري، مركـز معلومـات الأمـن القومـي ، العـدد السادس، فبراير/99،ص 5 .

بالإضافة إلى ذلك، تواجه بلديات المنطقة الوسطى صعوبة في تنفيذ المخطط الهيكلي، نظرا لتعديات السكان على الشوارع حيث تضطر البلدية الى تعويض السكان الذين يقع عليهم الضرر جراء تنفيذ المخطط الهيكلي، الأمر الذي يزيد من تكاليف المشروع. كما أنه من الضروري الإشارة الى أن مشروع تمديد خطوط المجاري الجاري العمل به في المخيمات الوسطى يسعى الى صب المجاري في وادي غزة، الأمر الذي لا يحل مشكلة المياه العادمة بل ينقل المشكلة من منطقة الى أخرى، علما أنه لم يتم تنفيذ محطة المعالجة المركزية المنوي إقامتها في المنطقة الوسطى حتى هذه اللحظة. ويعزو البعض عدم تنفيذ محطات المعالجة المركزية في قطاع غزة الى حاجتها الى تمويل كبير، إضافة الى التدخلات الإسرائيلية التي تعيق تنفيذها بحجة الاعتراض على مواقع إنشاء هذه المحطات في الجهة الشرقية من القطاع.

يذكر أن وادي غزة أصبح يشكل كارثة بيئية خطيرة تعاني منها منطقتي البريج والنصيرات، حيث تتجمع فيه النفايات وتصب فيه مجاري الصرف الصحي، وتحول الى موطن للحشرات والقوارض الضارة مما يهدد المنطقة بكارثة بيئية وصحية. هذا عدا عن أن ارتفاع مياه الصرف الصحي المتدفقة الى وادي غزة يفصل منطقة المغراقة عن مخيم النصيرات، الأمر الذي يعطل مصالح السكان، حيث يتعطل الطلاب عن الالتحاق بمدارسهم عوضا عن وقوع الكثير من الطلبة في المياه وإصابتهم بالأمراض. هذا ناهيك عن الروائح الكريهة المنبعثة منه والتي تشكل مكرهة صحية للسكان.[81]

بالإضافة الى المنطقة الوسطى هناك العديد من المناطق والقرى في قطاع غزة لم تأخذ حظها من مشاريع البنية التحتية خلال الخمس سنوات السابقة. وتعتبر القرية البدوية الواقعة شمال بيت لاهيا مثالاً حياً على التجمعات السكانية المهمشة في قطاع غزة. وتقع القرية البدوية شمال بيت لاهيا يحدها من الشمال مستوطنة نتسانيت والمنطقة الصناعية ايرز، ويحدها من الجنوب بيت لاهيا وأحواض المجاري للمنطقة الشمالية. ويسكنها حوالي 3000 نسمة معظمهم من البدو من عرب الرميلات الذين هاجروا في عام 1948 من بئر السبع. وقد انتقلوا الى المكان الحالي للقرية بعد إقناع وزارة الإسكان لهم بالانتقال إليه لإقامة

[81] يذكر أن منطقة المغراقة يقطنها حوالي 8000 نسمة وتعتبر منطقة زراعية، وإحدى المناطق المهمشة بحيث تفتقر الى خدمات البنية التحتية الأساسية. المصدر : (جريدة الأيام ، بتاريخ 1999/10/20) .

مدينة الشيخ زايد على قطعة أرض شرق بيت لاهيا كانوا يقطنوها. وتم تعويض كل أسـرة مكونـة مـن 5 أفراد بقطعة أرض مساحتها 150 م2، وللأسرة المكونة من 8 أفراد قطعة أرض مسـاحتها 180 م2 ومبلـغ من المال قدره 9000 شيكل كتعويـض لبنـاء مسـكن بديـل في منطقـة عرفـت بمنطقـة أحـواض المجـاري وسميت بعد ذلك بالقرية البدوية النموذجية. وانتقل السكان الى الموقع الحالي بدون بنية تحتية أو طـرق أو شبكة مياه أو شبكة مجاري أو غيرها من الخدمات مـن مـدارس وعيـادة صحيـة ومتنزهـات كمـا هـو موضح في خريطة التخطيط الحضري للقرية البدوية والتي اعتمدتها الوزارة. وعلـى الرغـم مـن أن القريـة تقع ضمن أراضي بيت لاهيا إلا أنـها لا تتبـع إداريـا لبلديـة بيـت لاهيـا ولا تعـترف بـها وزارة الحكـم المحلي بحجة أن وزارة الإسكان عندما أقامت القرية لم ترجع لوزارة الحكم المحلي وبذلك وقع السـكان ضحية خلاف بين الوزارتين. وتفتقر القرية الى الخدمات الأساسية مثل النظافة والمياه الصالحة للشـرب والطرق وشبكة الصرف الصحي والمواصلات والمدارس. إضافة إلى وقوع القرية بجـوار أحـواض المجـاري للمنطقة الشمالية وهى عبارة عن 7 أحواض مبطنة بالأسمنت مساحتها حـوالي 50 دونمـاً، ولم تعـد تفـي بالغرض، كما لم يتم تطوير هذه الأحواض أو إجراء أي نوع من المعالجة لمياه الصرف الصحي والاسـتفادة منها في الزراعة. وقد نتج عن ذلك طفح تلك الأحواض لتغطي مساحات شاسعة مـن الأراضـي المجـاورة حيث تنساب فوق أعذب مياه جوفية في شمال قطاع غزة، وقـد غطـت حـوالي 200 دونمـاً مـن الأراضـي وقسمت القرية البدوية الى قسمين. وفي ظل هـذه الأوضـاع يعـاني سـكان القريـة مـن انتشـار الحشـرات والزواحف والبعوض، هذا ناهيك عن الروائح الكريهة والغازات السامة المنبعثة مـن تلـك الأحـواض مثـل غاز الميثان وغاز كبريتيد الهيدروجين. كما أدى وجود تلك الأحـواض المفتوحـة بـدون حمايـة الى غـرق ثلاثة أطفال في السنوات الماضية هذا غير إنقاذ عدة حالات أخرى قبل غرقها. يضاف الى ذلك مخـاطر طفح البرك وإغراق المساكن المجاورة، الأمر الذي يؤدي الى كوارث بيئية وصحية خطـيرة، حيـث سـاعد وجود تلك الأحواض على انتشار العديد من الأمراض الخطيرة والوبائية بين سـكان القريـة مثـل أمـراض الكبد والكلى، و أمراض الجهاز التنفسي والأمراض الجلدية والمعوية.[82]

[82] تقارير وإفادات وحدة البحث الميداني، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان.

كما تشكل منطقة السوارحة غرب قرية الزوايدة، وسط قطاع غزة، مثالاً حياً آخراً على المناطق المستثنية والمهمشة من مشاريع البنية التحتية. ويعيش في هذه القرية حوالي ستة آلاف مواطن يعانون من نقص حاد في الخدمات الأساسية، حيث الشوارع الضيقة وغير المعبدة، ولا يوجد مدرسة أو عيادة صحية. ولم تأخذ القرية حظها من التطوير خلال السنوات السابقة وجراء ذلك يعاني المواطنون الكثير في تلك المنطقة خاصة الطلبة والعمال والمرضى. كما تتضاعف معاناتهم في فصل الشتاء حيث تتحول الطرقات الى برك كبيرة، وتتعطل حركة المارة.[83]

بالإضافة الى ذلك، تفتقر المناطق الصفراء [84]بقطاع غزة الى إلى الحد الأدنى من الخدمات الأساسية من شبكات المياه والكهرباء والصرف الصحي، إضافة الى المرافق التعليمية والصحية. وذلك نتيجة لإهمال السلطات الإسرائيلية لهذه المناطق نهائيا على مدار الثلاثة عقود الماضية، بهدف إخلائها من السكان وتهجيرهم ليتسنى لها الاستيلاء على الأرض وضمها الى المستوطنات القريبة. وفي اتفاقيات التسوية بين م. ت. ف. وإسرائيل وضعت المناطق الصفراء تحت ترتيبات أمنية ومدنية خاصة تختلف عن باقي مناطق قطاع غزة. وبموجب تلك الاتفاقيات وضعت السلطات الإسرائيلية شروطاً مجحفة من شأنها تقييد الحياة المدنية من خلال تقييد شروط البناء في تلك المناطق بهدف الإبقاء عليها بأقل كثافة سكانية. في المقابل لم تحظى هذه المناطق بالدعم المفترض والمطلوب من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية، باعتبارها مناطق مواجهة تستلزم الدعم والمساندة لتثبيت السكان الفلسطينيين فيها أمام التوسع الاستيطاني المحموم لضم المزيد من الأرض الفلسطينية.[85]

---

[83] جريدة الأيام، بتاريخ 1998/10/17.

[84] هذه المناطق من إفرازات اتفاقيات التسوية المرحلية بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل. وتنتشر في بقع جغرافية على امتداد قطاع غزة، بالقرب من المستوطنات الإسرائيلية. وتخضع تلك المناطق للسيطرة الإسرائيلية الكاملة، فيما تمارس فيها السلطة الفلسطينية صلاحيات مدنية فقط.

[85] **العيش المر – تقرير حول الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان في المناطق الصفراء بقطاع غزة**، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، سلسلة الدراسات (16)، يونيو 1999.

* **أهم إنجازات البلديات في تطوير خدمات البنية التحتية**

من الأهمية بمكان استعراض إنجازات البلديات على صعيد البنية التحتية خلال الخمس سنوات السابقة، من أجل الوقوف على دور البلدية في تطوير خدمات البنية التحتية.

* **بلدية غزة**

حظيت مدينة غزة وضواحيها على حصة الأسد من مشاريع البنية التحتية التي تم تنفيذها في قطاع غزة، مقارنة بالمناطق الأخرى. ومن ضمن تلك المشاريع، مشاريع رصف الطرق الرئيسية والفرعية، وبناء الحدائق ومشاريع تصريف المياه، كما تم الانتهاء من تنفيذ مشروع معالجة محطة المجاري المركزية في غزة[86]. وفي مقابلة شخصية مع المهندس راغب عطا الله مدير المشاريع الكبرى في بلدية غزة بتاريخ 1999/12/7، أفاد أن بلدية غزة منذ البداية طورت نفسها بشكل سريع لاستقبال المشاريع واستعانت بالاستشاريين في هذا المجال، في حين أن البلديات الأخرى لم تطور نفسها بنفس المستوى؛ الأمر الذي أتاح لبلدية غزة فرصة استقبال العديد من المشاريع. وعلل استئثار مدينة غزة بالحصة الأكبر من مشاريع البنية التحتية خلال الخمس سنوات السابقة لكون مدينة غزة تتحمل العبء الأكبر من حيث عدد السكان الكبير والمتزايد والذي يحتاج الى خدمات كثيرة، إضافة إلى كونها عاصمة إدارية. وعن سؤال حول أهم المعوقات التي تعترض تنفيذ المشاريع أفاد بأن الدول المانحة تحتاج الى وقت طويل حتى تبدي موافقتها على المشروع، إضافة إلى أن الأموال أحيانا لا تكفي للمشروع، فمثلا يحتاج مشروع تطوير شارع رئيسي الى تطوير الشوارع الفرعية التي تؤثر عليه، في حين أن الأموال تكفي للشارع الرئيسي فقط. يضاف الى ذلك مسألة تعويض المواطنين في حالة الضرر الناجم عن حاجة البلدية الى أراضي لإقامة

[86] انظر ملحق رقم "4" مرفق صورة عن المشاريع التي تم تنفيذها في نطاق بلدية غزة.

مشروع أو لرصف شارع أو لإعادة تنظيم الهيكل التنظيمي في المدينة، وهذه المسائل تحتاج الى وقت حتى يتم حلها مع المواطنين، وفي ذلك تسعى البلدية لحل تلك المسائل حلا مرضيا.[87]

يذكر أن تقرير هيئة الرقابة العامة للعام 1996، أشار الى أن العديد من المخالفات ارتكبت من جانب بلدية غزة عند تنظيم وتنفيذ المناقصات في جميع مراحلها، بحيث أدخلت تعديلات وإضافات على المناقصات بعد البت وترسيتها على المتعهد.

* **بلدية رفح**

قامت البلدية بتنفيذ العديد من مشاريع البنية التحتية في المدينة، وتضمنت تلك المشاريع رصف طرق جديدة، وإنشاء خطوط صرف صحي، وإنشاء خطوط لتصريف مياه الأمطار، وإنشاء حديقة عامة، إضافة إلى صيانة الطرق العامة في المدينة.

وبخصوص مشاريع قسم المياه في البلدية فقد تم انجاز عدد من المشاريع بدعم من الحكومة النرويجية ومؤسسة UASAID بقيمة 6000.000 دولار أمريكي، ومن أهم هذه المشاريع:

- إنشاء شبكة مياه رئيسية جديدة في مدينة رفح.
- إنشاء خزان مياه أرضي بسعة 4000م3.
- إنشاء خزان مياه علوي بسعة 300م3.
- استبدال شبكة مياه المدينة من اسبست الى حديد عقد رقم 4.
- حفر آبار جديدة (بئر الحشاش وبئر أبو زهري).
- تمديد خطوط مياه جديدة.

[87] يذكر أن بلدية غزة أقدمت على هدم منازل تسعة مواطنين من عائلة كساب يسكنون في منطقة الدرج المنشية بمدينة غزة، وذلك على الرغم من قرار محكمة العدل العليا الفلسطينية بوقف إجراءات الإزالة بحق منازل المواطنين المذكورين، الأمر الذي يشكل انتهاكا وتجاوزا لقرارات المحاكم الفلسطينية . لمزيد من التفاصيل انظر بيان المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بتاريخ 1997/5/28.

كما عملت البلدية على تنفيذ مشروع معالجة النفايات الصلبة في مدينة رفح، حيث قامت البلدية في عام 1996،بشراء قطعة أرض في منطقة رفح الشرقية تبعد حوالي 500 متراً عن معبر المطـار " صوفـا"، وتبلـغ مساحتها 27 دونماً و بتكلفة 180 ألف دينار أردني ، دفعت من ميزانية البلدية. وفي شهر أكتوبر عـام 1997، بدأ العمل في المشروع بدعم من الاتحاد الأوروبي "EU" بتكاليف بلغت 300 ألف دولار . وبـدأ الاستخدام الفعلي للمشروع في بداية شهر مارس من العام 1998. وتتم طريقة المعالجة باسـتخدام طريقـة الطمر الصحي، وذلك بحفر الأرض بعمق حوالي 8 أمتار وإعادة ردمـها بـالطين. يذكـر أن طريقـة الطمـر الصحي التي يتم فيها معالجة النفايات الصلبة عمرها الافتراضي قصـير يـتراوح بـين خمـس سـنوات الى سبع سنوات فقط[88].

*** بلدية خانيونس**

ساهمت بلدية خانيونس في انجاز العديد من المشاريع في المدينـة، حيـث تم انجـاز شـبكة ميـاه رئيسـية جديدة لمنطقة خانيونس بتصميم جديد يستوعب المدينة حاليا والزيادات المتوقعة حتى عـام 2020م. وتم نقل 4000 وصلة منزلية على الشبكة الرئيسـية الجديـدة مـن أصـل 12000 وصلـة. وتم تنفيـذ المشـروع بتمويل ياباني من السوق الأوروبية المشتركة من خلال مؤسستي بكدار و UNDP. وتمكنت البلديـة مـن خلال هذا المشروع من منع التسرب والتلوث ومن التحكم في كمية المياه الموزعة، وكذلك في توصيـل الميـاه الى المناطق العالية، وفي القضاء على الكثير من الوصلات غـير الشـرعية. كمـا تم اعتمـاد الخطـط الفنيـة ووضع الهيكل التنظيمي لتنفيذ مشروع الصرف الصحي في المدينة والذي تدعمـه وتشـرف عليـه اليابـان، بقيمة 40 مليون دولار للمرحلة الأولى، منها 32 مليون دولار لمشـروع الصـرف الصحـي و 8 مليـون دولار لمشروع تصريف مياه الأمطار.[89] إضافة إلى ذلك تم تعبيد العديـد مـن الطـرق الرئيسـية والفرعيـة في كافـة أنحاء المحافظة.[90]

---

[88] تقارير وحدة البحث الميداني ، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان.

[89] جريدة الرسالة ، بتاريخ 1999/10/14.

[90] انظر ملحق رقم "5" مرفق صورة عن قائمة المشاريع التي تم تنفيذها في محافظة خانيونس.

* **بلدية بيت لاهيا**

قامت بلدية بيت لاهيا بإنجاز عدة مشاريع خاصة بتطوير البنية التحتية في منطقتـها، حيـث تم تعبيـد الطرق الرئيسية فيها، إضافة إلى تأهيل شبكة المجاري، وحفر آبار مياه جديدة. ولا زال لديها عدد من المخططات لمشاريع تحتاج الى تمويل في المستقبل.[91]

* **بلدية جباليا**

ساهمت بلدية جباليا في انجاز عدد من المشاريع الهامة في المدينـة، حيـث تم تعبيـد عـدة طـرق رئيسـية وفرعية في المدينة، إضافة إلى رصف شارع البحر. كما تم انجاز إمدادات خطوط المياه وخطـوط المجـاري في عدد من أحياء المدينة.

- **بلدية بيت حانون**

تم انجاز بعض المشاريع الهامة في المدينة، شملت تركيب وصلات فرعية للصرف الصحي، وإنشـاء خـط لتصريف مياه الأمطار. إضافة إلى تعبيد شوارع رئيسية وفرعية، وإنشاء سوق تجاري في المدينة.[92]

6. دور وزارة البيئة

تسعى وزارة البيئة منذ إنشائها إلى القيام بالدور المنـاط بـها في التخفيـف مـن الضـرر البيئـي النـاتج عـن المشاريع، حيث تقوم بالاتصال بالجهة المشرفة على أي مشروع ترى فيه خطرا على البيئة المحيطة بـه.

---

[91] انظر ملحق رقم "6" مرفق جداول بالمشاريع التي تم تنفيذها في نطاق بلدية بيت لاهيا.

[92] انظر ملحق رقم "7 " مرفق جداول بالمشاريع قيد التنفيذ ومشاريع جاهزة للتنفيذ في محافظة الشمال.

وتتولى وزارة البيئة المسؤولية عن إعطاء التراخيص اللازمة لإقامة المشاريع بعد طلب دراسة تقييم للأثر البيئي الناتج عن المشروع. وهى عضو في لجنة التنظيم المركزية التي تختص بدراسة المشاريع المزمع إقامتها. وتضم هذه اللجنة في عضويتها إضافة إلى ممثل عن وزارة البيئة عددا من ممثلي وزارات مختلفة مثل وزارة الصحة، وزارة التجارة، وزارة الزراعة، وزارة الإسكان. وتقوم وزارة البيئة بدراسة المشاريع المقدمة الى اللجنة، وتطلب من صاحب أي مشروع ترى الوزارة أنه قد يؤثر على البيئة المحيطة إجراء دراسة تقييم للأثر البيئي للمشروع. وتمتلك وزارة البيئة حق رفض أي مشروع من المشاريع المقدمة الى اللجنة إذا ثبت أن له أثر بيئي على البيئة المحيطة به. يجدر الإشارة إلى أن بعض المشاريع تنفذ دون أن تعرض على لجنة التنظيم المركزية، وتقوم اللجنة بملاحقة المسؤولين عنها.

جدير بالذكر، أن جميع المشاريع الضخمة التي أنشئت حديثا في قطاع غزة، تم استشارة وزارة البيئة حولها، على سبيل المثال لا الحصر، المطار، الميناء، المطاحن، مكبات النفايات،محطات المعالجة لمياه الصرف الصحي[93].

7. دور الأمم المتحدة

يساهم أكثر من ثلاثين برنامج ومؤسسة تابعة للأمم المتحدة بشكل رئيسي في تنمية الضفة الغربية وقطاع غزة من خلال تقديم المساعدة الفنية والمساعدة القانونية. على سبيل المثال، اتحاد الاتصالات الدولي والاتحاد البريدي العالمي يقدم المساعدة في مجال تطوير الاتصالات الفلسطينية، كذلك تقدم المنظمة الدولية للطيران المدني ومنظمة الأمم المتحدة البحرية المساعدة في مجال تشغيل المطار والميناء الفلسطيني.[94] وعلى صعيد تطوير خدمات البنية التحتية قدمت منظمات الأمم المتحدة وبالتنسيق مع السلطة الفلسطينية المساعدة في تأهيل وبناء الطرق وإقامة شبكات المياه والصرف الصحي والكهرباء من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين.

---

[93] مصدر المعلومات: وحدة البحث الميداني ، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان.

[94] **اقتصاد القطاع الخاص في الضفة الغربية وقطاع غزة: ظروف وآفاق، تقرير خاص**، مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة في الأراضي المحتلة، غزة/شباط 1998.

أ - دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني)

بدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 1978 تنفيذا لقرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة التي كلفته بالعمل على تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني. وبدأ البرنامج صغيرا بإشراف وإدارة من نيويورك، حيث أنيطت به مسؤولية تقديم المساعدة المالية والفنية للشعب الفلسطيني. ومع قدوم السلطة الفلسطينية عام 1994 أحدث البرنامج تغيرات استراتيجية في عمله، تمشيا مع المرحلة الجديدة. وتقوم الكثير من الدول والحكومات بتقديم مساعداتها الى السلطة الفلسطينية من خلال البرنامج لأسباب أهمها الخبرة الطويلة والثقة القوية التي يحظى بها البرنامج في مجال تنفيذ المشاريع. وقد ساهم البرنامج في دعم ومساندة السلطة الفلسطينية في بناء مؤسساتها وتنظيم هياكلها وتدريب كوادرها البشرية. كما أولى البرنامج اهتماماً خاصاً بإعادة تأهيل البنية التحتية في الضفة الغربية وقطاع غزة انطلاقاً من أن تطوير وإعادة تأهيل البنية التحتية يرتبط ارتباطاً وثيقاً ومباشرًا بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية. وقد ساهم البرنامج في انجاز العديد من مشاريع البنية التحتية، وعلى وجه الخصوص، مشاريع لتطوير وتحسين الوضع المائي من خلال تحديث شبكات المياه الرئيسية والفرعية، وتأهيل آبار المياه وإقامة خزانات مياه وإنشاء محطات لضخ المياه. وكذلك في تطوير العديد من الشوارع في قطاع غزة وتعبيدها، وفي تأهيل شبكات الصرف الصحي.

ففي عام 1996 أنفق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حوالي 50 مليون دولار أمريكي على مشاريع المياه والصرف الصحي والتعليم والصحة وغيرها من مشاريع البنية التحتية العامة، من خلال توفير المساعدة الفنية والتدريب، والآلات والمعدات اللازمة. كما استهدف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تطوير المناطق الريفية من خلال دعم مشاريع أنظمة المياه والمياه العادمة وتحسين الشبكات الحالية، وبناء أحواض للتخزين، وإصلاح أنظمة الصرف التالفة. بالإضافة إلى تنفيذ برنامج مساعدة البلديات بما فيها إقامة

الأسواق العامة، بنايات للبلديات. إضافة إلى تطوير القدرات في مجـال التخطيـط البلـدي ومجـال عمـل الدوائر الفنية[95].

ب - دور وكالة الغوث لتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأنروا)

أنشأت الأمم المتحدة وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسـطينيين في الشـرق الأدنـى في 8 كانون أول 1949، وباشرت عملها في 1أيـار 1950. وتقـدم الوكالـة خدماتـها في خمـس منـاطق وأقطـار عربية حيث أكبر تجمعات اللاجئين الفلسطينيين. وتشمل خدمات الوكالة التعليـم، والصحـة، والرفـاه والخدمات الاجتماعية، وبرنامج صحة البيئة(النظافـة والتخلـص مـن النفايـات). وبعـد توقيـع إعـلان المبادئ 1993م أقرت وكالة المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين برنامج تطبيـق السـلام[96] الـذي يسعى بالأساس الى تطوير البنية التحتية وتحسين شروط المعيشة في أوسـاط تجمعـات اللاجئـين. وعلـى ضوء ذلك أجرت الوكالة زيادة كبيرة في مصروفاتها لتحسين البنية التحتية في مخيمـات اللاجئـين. وفي نهاية عام 1996 تسلمت الوكالة ما قيمته 178.2 مليون دولار على شـكل تعـهدات وتبرعـات مخصصـة لإنشاء مشاريع تهدف الى تحسين خدمات البنية التحتية في تجمعات اللاجئين في الضفة الغربية وقطـاع

---

[95] **اقتصاد القطاع الخاص في الضفة الغربية وقطاع غزة: ظـروف وآفـاق، تقريـر خـاص**، مكتـب المنسـق الخـاص للأمـم المتحدة في الأراضي المحتلة ، غزة / شباط 1998، ص 43.

[96] برنامج تطبيق السلام خاص بالوكالة أقرته بعد إعلان المبادئ، وتم إقراره بالتشاور مع قيادة م ت ف، ويتضمن برنامج تطبيق السلام إعادة تأهيل المنازل في المخيمات، بناء أو تحديث الصفوف الدراسية في مـدارس الوكالـة، بنـاء مـدارس ومراكز صحية، توسيع برامج الصحة البيئية (مجمعات القمامة، شبكات الصرف الصحي، ومحطات الضـخ، والخ) . وتولي الدول المانحة اهتمـام في تمويـل المشـاريع الخاصـة للوكالـة مثـل مشـروع تطبيـق السـلام، وبرنـامج تحسـين المخيمات، وبرنامج خلق فرص عمل، بينما تهمل تلك الدول المتطلبات المالية لتسيير خدمات الوكالة المنتظمـة، الأمـر الذي تسبب في عجز حاد في ميزانية الوكالة فاضطرت الوكالة الى اتخاذ إجراءات تقليص قاسية في خدماتها المقدمة الى اللاجئين الفلسطينيين. (المصدر: **وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى بين مطرقة السياسة وسنديان خدمة اللاجئين**، مذكرة تطالب المجتمع الدولي تحمل مسئوليته تجاه قضية اللاجئـين الفلسـطينيين، جـير هارد بلفر و انغريد جاسنر، بيت لحم، مركز المعلومات البديلة مشروع حقوق المواطنـة واللاجئـين الفلسـطينيين، آب 1997، ص 23.

غزة. ويواجه برنامج تطبيق السلام انتقادات من ناحية عدم انتظام التمويل، وتعلل الوكالة ذلك الى كون بعض المشاريع تحتاج الى إعادة برمجة، أو تحويل مشروع الى مشروع آخر وغالبا ما يكون بسبب سياسة المولين حيث يؤخرون أو يعيدون النظر في سياساتهم المالية.[97]

وفي مقابلة شخصية مع المهندس حسام مناع مسئول قسم المشاريع في الوكالة (الأنروا)، بتاريخ 1999/12/23،أفاد أن الوكالة تقوم بتنفيذ عدد من المشاريع التي تتعلق بصحة البيئة والبنية التحتية في المخيمات من خلال برنامج تطبيق السلام، وأن ذلك يتم بالتنسيق مع البلديات ووزارة التخطيط والتعاون الدولي، وعند الانتهاء من المشروع يتم تسليمه الى البلدية. وعن سؤال حول كون المخيمات لم تأخذ حظها من مشاريع البنية التحتية كغيرها من المناطق في قطاع غزة أوضح أن ذلك يعود الى المعونات المحدودة التي تصل الى الأنروا، إضافة إلى الأولويات الملحة أمام الوكالة كالتعليم، على سبيل المثال، حيث وصلت الأوضاع فيه الى حد التفكير في تطبيق فترة ثالثة في المدارس، حيث ارتفع عدد طلاب الصف الى ما فوق 50 طالبا، الأمر الذي يشكل خطورة بالغة على المسيرة التعليمية بأكملها. واستنادا الى ما سبق اضطرت الوكالة لتوجيه الجزء الأكبر من المساعدات الى التعليم. ومنذ نهاية عام 1993 وحتى نهاية عام 1999 تم بناء ما مجموعه 44 مدرسة في قطاع غزة، هذا غير الفصول الإضافية التي تم بناؤها. ومع ذلك لم تحل مشكلة التعليم فما زال هناك عشرات المدارس التي تحتاج الى إعادة بناء أو توسيع. عامل آخر ساهم في تأخر مشاريع البنية التحتية في المخيمات هو قيام الدول المانحة في كثير من الأحيان بتحديد القطاع الذي تريد تمويله، وغالبا ما تركز الدول المانحة على قطاعي التعليم والصحة. إضافة إلى ذلك يعزى عدم القيام بتنفيذ محطات معالجة المجاري طيلة الفترة السابقة الى كونها تحتاج الى تكلفة عالية جدا.

---

[97] جير هارد بلفر و انغريد جاسنر، **وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى بين مطرقة السياسة وسنديان خدمة اللاجئين، مذكرة تطالب المجتمع الدولي تحمل مسئوليته تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين**، بيت لحم، مركز المعلومات البديلة مشروع حقوق المواطنة واللاجئين الفلسطينيين، آب 1997، ص36.

وأضاف المهندس حسام منا ع أنه في حال توفر الدعم المناسب لا يوجد أي مانع لدى الوكالة لتنفيذ مشاريع البنية التحتية التي تتعلق بالمجاري والطرق وهو ما حدث في مخيم الشاطئ حيث تم تنفيذ مشروع إمدادات خطوط المجاري عندما توفر التمويل من بريطانيا واليابان. كما أن الوكالة لا تلعب أي دور على الإطلاق في عدم تطوير المخيمات بدعوى الحفاظ على قضية اللاجئين كما يدعي البعض بل على العكس من ذلك، فبعد التوقيع على إعلان المبادئ بين م ت ف وإسرائيل في 1993، أعلنت الوكالة عن برنامج تطبيق السلام، بهدف اغتنام الفرصة لتحسين وتطوير خدمات البنية التحتية في مخيمات اللاجئين.[98]

جدير بالذكر أن وكالة الغوث ومنذ عام 1992 تتبع سياسة تقشفية تجاه خدماتها المقدمة الى اللاجئين الفلسطينيين، وذلك كرد فعل على الأزمة المالية التي تمر بها نتيجة لعدم وفاء الدول المانحة بالتزاماتها المالية نحو الوكالة لتمكينها من مباشرة أنشطتها. وفي أجواء تلك الأزمة قامت الوكالة باتخاذ إجراءات تقليص قاسية في خدماتها المقدمة الى اللاجئين. وشملت هذه الإجراءات تجميد العلاوات على رواتب موظفين الوكالة، وعدم توظيف موظفين جدد، إضافة إلى تقليص في الخدمات الصحية مما ينذر بكارثة خطيرة تهدد الأوضاع المعيشية والصحية للاجئين في المخيمات. وقد أدت هذه التقليصات التي أجرتها الوكالة خلال الأعوام القليلة الماضية الى إحداث تراجع كبير في نوعية ومستوى الخدمات المقدمة الى اللاجئين، هذا في الوقت الذي يحتاج فيه اللاجئون الى بذل المزيد من الجهود لتحسين أوضاعهم المعيشية البائسة في ظل التدهور الاقتصادي والمعيشي الذي تشهده الأراضي الفلسطينية نتيجة للسياسات الإسرائيلية الخانقة. وفي خطوة خطيرة أقدمت الوكالة مؤخراً على تخفيض أجور عمال النظافة من 320 دينارا أردنيا الى 165 دينارا، الأمر الذي دفع العشرات منهم الى ترك وظائفهم التي لا توفر لهم الحد الأدنى لمتطلبات العيش الكريم. وهذا بلا شك ينعكس سلباً على مستوى الخدمات، ويهدد بكارثة بيئية وصحية للسكان اللاجئين في المخيمات إذا استمرت الوكالة في تنفيذ هذا القرار.[99]

---

[98] انظر ملحق رقم "8 " مرفق صورة عن المشاريع التي قامت بتنفيذها الأنروا في قطاع غزة.

[99] جريدة الرسالة، بتاريخ 2000/1/27، ص 9.

8. دور البنك الدولي

عقب إعلان المبادئ الموقع بين م ت ف وإسرائيل في شهر أيلول 1993، انضم البنك الدولي الى مجموعة الدول المانحة من أجل توفير الدعم الاقتصادي للمسيرة السلمية ومن أجل مساعدة الشعب الفلسطيني في إعادة البناء. ويقوم البنك الدولي بالإشراف على إدارة صندوق الائتمان للمساعدات التقنية (TATF)، حيث يشترك في إعداد الدراسات التخطيطية وأبحاث السياسات والمساعدة الفنية والتنمية القانونية ودعم القطاع الخاص. وقد ساهم في انجاز ما يقارب من 25 دراسة شكلت القاعدة الأساسية للكثير من المشاريع الحيوية في الضفة الغربية وقطاع غزة. إضافة إلى ذلك يتولى البنك الدولي إدارة صندوق هولست الذي دعم انطلاقة السلطة الفلسطينية من خلال دعم الميزانية الجارية، وتمويل مشاريع خلق فرص عمل. وعلى وجه الخصوص يلعب البنك الدولي دوراً مركزياً في تطوير خدمات البنية التحتية حيث يتم نقل ربع مساعدات الدول المانحة للعديد من المشاريع عن طريق البنك الدولي، إضافة إلى الدور الذي يلعبه كجهة مانحة. وتضمنت مشاريع البنك الدولي في مجال البنية التحتية تأهيل الطرق، وأنظمة المياه والنفايات، إضافة إلى المرافق المدرسية والصحية من خلال مشروع التأهيل الطارئ. وقد ركزت المرحلة الثانية التي بدأت بعد فرض الإغلاق التام في شباط 1996 على دعم أشغال البنية التحتية الصغيرة والمتوسطة ذات الكثافة العمالية العالية بهدف خلق فرص عمل للتخفيف من حدة البطالة في الأراضي الفلسطينية. كما يشارك البنك الدولي بشكل رئيسي في إنشاء مشروع منطقة المنطار الصناعية في قطاع غزة، وفي إعداد الإطار القانوني للمناطق الصناعية.[100] علاوة على ذلك، يقدم البنك الدولي قروض مسهلة للضفة الغربية وقطاع غزة من خلال صندوق ائتمان خاص هو صندوق الضفة الغربية وغزة، حيث لا يستطيع البنك إقراض الضفة الغربية وغزة من خلال الأسلوب التقليدي لأنها ليست عضو في البنك الدولي، ويكون ذلك ضمن شروط مسهلة طويلة المدى لمدة تصل الى 40 عاما وفائدة لا تزيد عن 0.75٪.[101] ومن أهم مشاريع البنك الدولي الاستثمارية في مجال البنية التحتية:

---

[100] **اقتصاد القطاع الخاص في الضفة الغربية وقطاع غزة: ظروف وآفاق ، تقرير خاص**، مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة في الأراضي المحتلة، غزة / شباط 1998، ص 47.

[101] **أخبار تنموية ، الضفة الغربية وقطاع غزة**، مجموعة البنك الولي، نشرة فصلية ربع سنوية للبنك الدولي، بعثة الضفة الغربية وقطاع غزة، حزيران 1997.

- مشروع التأهيل الطارئ الأول (ERP 1): يمثل المشـروع الأول للبنـك في الضفـة الغربيـة وقطـاع غزة، بقيمة 30 مليون دولار أمريكي و 64 مليـون دولار أمريكـي كتمويـل مشـترك مـن العربيـة السعودية، الدنمارك، سويسرا والكويت. وتم من خـلال المشـروع إعـادة ترميـم الطـرق والبنيـة التحتية لشبكة المياه والصرف الصحي في عدة مناطق من الضفة الغربية وقطاع غزة.
- مشروع التأهيل الطارئ الثاني (ERP2) :ساهم البنك الـدولي في هـذا المشـروع ب 20 مليـون دولار أمريكي، و 3.5 مليون دولار أمريكي كتمويـل مشـترك. وقـد صمـم هـذا المشـروع لتلبيـة حاجات الأزمة الاقتصادية الناجمة عن الإغلاق في نهاية شهر شباط عام 1996. وأدى المشروع الى تنفيذ 77 مشروعاً فرعياً في قطاعات الطرق، المياه، الصـرف الصحـي، والمـدارس، منـها 42 مشروعًا صغيراً حول العمالة المكثفة. وقد قام بكدار بتنفيذ المشاريع بالتعـاون مـع البلديـات في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتم بناء نحو 123 كلم من شبكة الطرق وحوالي 110كلـم مـن شـبكة خطوط المياه والصرف الصحي.
- مشروع تطوير البنية التحتية للبلديات (MIDP) : ساهم البنك الدولي في هذا المشـروع ب 40 مليون دولار أمريكي ، 1.75 مليون دولار أمريكـي مـن اليونـان و 4 مليـون دولار أمريكـي مـن إيطاليا. استهدف هذا المشروع إعادة تأهيل البنية التحتية للبلديات حيث تم اختيـار بلديتـين من غزة وثلاث بلديات من الضفة الغربية.
- مشروع خدمات المياه والصرف الصحي في غزة (WSP) : ساهم البنك الدولي في هذا المشروع ب 25 مليون دولار أمريكي، 50 مليون دولار كتمويل مشترك من بنك الاستثمار الأوروبي/ الاتحـاد الأوروبي. ويهدف المشروع الى تحسين شبكة المياه وخدمات الصرف الصحي في غزة. واستطاع المشروع تحديد 11.000 اتصالا غير قانونياً بالشبكة، وجرى استبدال 14.000 اتصالا، كمـا تم تخفيض نسبة الفاقد من 48٪ الى 38٪.
- مشروع التطوير المجتمعي (CDP) : سـاهم البنـك الـدولي بمبلـغ 10 مليـون دولار أمريكـي في تمويل هذا المشروع، إضافة إلى 13 مليون دولار أمريكي كتمويل مشـترك مـن الحكومـة الكنديـة ومنظمة أوبك. ويتولى بكدار تنفيذ المشروع وقـد انتـهى العمـل مـن 200 مشـروع صغـير للبنيـة

التحتية، إضافة إلى 20 مشروعاً آخراً ما زالوا قيد التنفيذ. وتهدف هذه المشاريع الى إعادة تأهيل البنية التحتية إضافة إلى خلق فرص عمل.[102]

أبرز المعوقات التي اعترضت تنفيذ مشاريع البنية التحتية

اصطدمت مشاريع البنية التحتية في قطاع غزة خلال الخمس سنوات السابقة من (عام 1994–1999) بالعديد من المعوقات التي حالت دون تنفيذها، وهو ما سنحاول التطرق إليه من أجل تداركها في المستقبل.

- تمثلت أهم المعوقات في استمرار الحكومة الإسرائيلية في السيطرة على الأرض ومصادر المياه ومصادر الطاقة، الأمر الذي يعطيها القدرة على التحكم في الجانب الفلسطيني ويحول دون تمكن السلطة الفلسطينية من تنفيذ وتطوير العديد من مشاريع البنية التحتية. هذا عدا عن الاغلاقات الإسرائيلية المتكررة لقطاع غزة في العامين 96،1997، الأمر الذي أعاق تنفيذ العديد من المشاريع في مناطق السلطة الفلسطينية، حيث أن مواد البناء والمعدات اللازمة لتنفيذ المشاريع تأتي عن طريق الميناء الإسرائيلي. كما ينجم عن ذلك إرباك في مواعيد التسليم للمشاريع وبالتالي في زيادة النفقات.

- كما أن اعتراض إسرائيل على الكثير من المشاريع الحيوية للمجتمع الفلسطيني تحت حجج واهية، منها حجة الآثار البيئية الناجمة عن المشروع، أعاق تنفيذ العديد من المشاريع.[103]

---

[102] **أخبار تنموية، الضفة الغربية وقطاع غزة** ، مجموعة البنك الدولي، نشرة تفصيلية ربع سنوية للبنك الدولي، بعثة الضفة الغربية وقطاع غزة، الربع الثالث 1999.

[103] انظر ملحق رقم "1" مرفق صورة عن البنود المتعلقة بحماية البيئة ، والتي تستغلها إسرائيل في إعاقة تنفيذ عدد من مشاريع البنية التحتية في المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية.

- إضافة إلى ذلك، الاعتماد المطلق في تطوير مشاريع البنية التحتية على التمويل من الدول المانحة، علما أن الأخيرة لا تلتزم بدفع كافة التعهدات المالية المستحقة عليها للجانب الفلسطيني، الأمر الذي يؤثر على تنفيذ مشاريع المخطط لها بالوقت المناسب. هذا عدا عن أن المانحة تحدد القطاعات التي تريد دعمها، فعلى سبيل المثال، اليابان تحبذ دعم قطاعي التعليم والصحة، بينما النمسا تدعم مشروع الميناء، في حين ألمانيا تحبذ دعم مشاريع المياه والصرف الصحي وأحواض المعالجة.

- فضلا عن ذلك تتطلب مشاريع البنية التحتية مبالغ كبيرة، الأمر الذي لا تحبذه الدول المانحة، إذ لا تفضل الدول المانحة وضع كل أموالها في مشروع واحد. وفي نفس الوقت لا يوجد تعاون وتنسيق بين الدول المانحة مع بعضها البعض للاشتراك في تمويل مشروع كبير.

- هذا ناهيك عن عدم وجود تخطيط واضح لمشاريع البنية التحتية في البلديات، إضافة إلى وجود معوقات تنظيمية داخل المدن ناتجة عن البناء بطرق عشوائية مما يعيق تنفيذ مشاريع الطرق والتنظيم الهيكلي للمدن.

- زد على ذلك أن مشاريع البنية التحتية تتطلب أراضي واسعة، الأمر الذي يخلق الكثير من المشاكل المرتبطة بتعويض السكان المالكين لتلك الأراضي.

- ضعف مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ مشروعات البنية التحتية، لغياب الحوافز الاستثمارية خاصة في قطاعي الطرق والمياه والمياه العادمة.

- تداخل اختصاصات وزارات السلطة الفلسطينية والمؤسسات المشرفة على تنفيذ مشاريع البنية التحتية، إضافة إلى ضعف التنسيق بينها، الأمر الذي انعكس سلبا على تطوير مشاريع البنية التحتية بالشكل المطلوب.

بعد وقوفنا على أهم المعوقات التي اعترضت تنفيذ مشاريع البنية التحتية خلال الخمس سنوات السابقة، بإمكاننا أن نتصور الحلول لتلافي اخفاقات الماضي. وذلك يتطلب في البداية وجود هيئة عليا تتولى المسؤولية عن استقبال وتوجيه كافة المساعدات بما يتناسب مع خطط التنمية ومع الأولويات الفلسطينية، كما يتطلب تعزيز مبدأ المحاسبة والرقابة على كافة المؤسسات والوكالات المشرفة على تنفيذ مشاريع البنية التحتية.

التقييم

بعد مرور خمس سنوات على قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية، وعلى الشروع في تطوير خدمات البنية التحتية المهترئة في قطاع غزة، لا يمكن إنكار ما تم إنجازه على هذا الصعيد، ولكن الاحتياجات أكبر وتحتاج إلى جهد متواصل وعمل دؤوب، لإصلاح ما دمره الاحتلال طوال سبعة وعشرين عاماً من الإهمال والتدمير، وللإيفاء بحاجات المواطنين وخاصة في ظل الزيادة السكانية. وبناء عليه، يتعين على السلطة الوطنية زيادة الاستثمارات في البنية التحتية لكي يتم تعويض سنوات طويلة من تردي خدمات البنية التحتية، ولتلبية احتياجات النمو المستقبلية. وهذا يتطلب البحث عن مصادر ذاتية لتمويل مشاريع البنية التحتية، وعدم الاعتماد المطلق على التمويل الخارجي غير الثابت والمحكوم بالعديد من الاعتبارات. فالدول المانحة تأتي ومعها الأجندة الخاصة بها ولا تلتزم بخطة التنمية الفلسطينية. إضافة إلى ذلك، فان الدول المانحة كما سبق الإشارة لا تلتزم بدفع كامل المبالغ والمستحقات التي تعهدت بدفعها للجانب الفلسطيني، إضافة إلى أن تمويلها للمشاريع يتم بشكل انتقائي وبالشكل الذي يتناسب مع الأجندة الخاصة بها. هذا ناهيك عن عدم التنسيق الفاعل بين وزارات السلطة الفلسطينية، فبالرغم من وجود وزارة التخطيط والتعاون الدولي والتي تتولى مهمة تنسيق المساعدات مع الدول المانحة، إلا أن الوزارات في السلطة الوطنية الفلسطينية تعقد اتفاقيات ثنائية مع الدول المانحة لتمويل بعض المشاريع، الأمر الذي يخلق ارباكات في تنسيق المساعدات حسب الأولويات. هذا فضلا عن وجود تداخل في صلاحيات مختلف الوزارات والوكالات التي تشرف على تنفيذ مشاريع البنية التحتية، الأمر الذي يتطلب توجيه الاهتمام لضرورة التنسيق بين الوزارات والبلديات وبكدار فيما يتعلق بمشاريع البنية

التحتية. علاوة على ذلك فان تدخلات الإسرائيليين وتعقيداتهم الكثيرة مرة من خلال التحكم بمرور مواد البناء والآلات اللازمة لمشاريع البنية التحتية وأخرى بحجة الآثار البيئية للمشروع، أعاقت تنفيذ العديد من المشاريع الضرورية والحيوية للمجتمع الفلسطيني. كما أن ضعف الشركات المنفذة للمشاريع وقلة خبرتها ساهم أيضا في خلق الكثير من المشاكل على الأرض، من حيث أن العمل ليس بالمواصفات المطلوبة، إضافة إلى التأخير في تنفيذ المشاريع. هذا ناهيك عن الإهمال في استعمال إجراءات الوقاية والسلامة في أماكن العمل، الأمر الذي أدى إلى سقوط عدد من الضحايا الأبرياء.

التوصيات

في ضوء ما تقدم من استعراض لواقع البنية التحتية في قطاع غزة، يمكن إدراج بعض التوصيات التي نأمل الأخذ بها لتلافي تكرار الإخفاقات السابقة، سعيا للنهوض بالواقع الفلسطيني من خلال تحسين الشروط الحياتية والخدماتية للفلسطينيين، ونجملها كالآتي:

- الاستفادة القصوى من دعم الدول المانحة، وتوجيهه الى مشاريع تطوير خدمات البنية التحتية، التي تعتبر أساس لا غنى عنه في التنمية الشاملة، وفي إنعاش الاستثمار الاقتصادي في المنطقة.

- العمل على دعم دور البلديات والمجالس القروية في تطوير خدمات البنية التحتية، وهذا يتطلب تخصيص ميزانيات التطوير الخاصة بالبلديات لتمكينها من خدمة مواطنيها.

- إعطاء الأولوية في مشاريع البنية التحتية الى المناطق المهمشة والمستثنية التي لم تأخذ حظها خلال الخمس سنوات السابقة.

- تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في مشاريع البنية التحتية، من خلال الشروع في استراتيجيات وإصدار تشريعات بهذا الخصوص. إضافة إلى العمل على تقديم ضمانات حكومية لتقاسم المخاطر السياسية أو غيرها من المخاطر وتوفير شروط مخففة للمخاطر التي لا يستطيع

القطاع الخاص تحملها، فمن شأن ذلك تشجيع المستثمرون المحليون والأجانب للاستثمار في الأراضي الفلسطينية.

- تخصيص جزء من الموازنة الفلسطينية للاستثمار العام في مجالات تختص بتطوير مستوى خدمات البنية التحتية في الأراضي الفلسطينية.

- إعادة النظر في الاتفاقيات الموقعة مع الجانب الإسرائيلي، وخاصة تلك التي تتيح لإسرائيل حق التدخل في إعاقة تنفيذ مشاريع البنية التحتية في المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية.

- المطالبة بحقوقنا المائية الكاملة من الجانب الإسرائيلي وعدم التهاون مطلقا في موضوع المياه في المفاوضات النهائية. إضافة إلى ترشيد الاستهلاك وحماية مصادر المياه من التلوث ومحاولة الاستفادة من المياه المعالجة في الزراعة. فضلا عن إغلاق الآبار التي يتم حفرها بصورة عشوائية وبدون ترخيص، وتطوير الآبار والشبكات لتحسين طريقة نقل وتوزيع المياه.

- العمل على تذليل العقبات التي تعرقل تنفيذ مشاريع الصرف الصحي ومحطات المعالجة، لوضع حد لمعاناة المواطنين الدائمة جراء اعتمادهم على الآبار الامتصاصية مما يهدد الصحة العامة للسكان. عدا عن أن انجاز مشاريع محطات المعالجة سيساهم في الحد من تدهور نوعية المياه في الخزانات الجوفية، إضافة الى إمكانية إعادة استخدام المياه المعالجة للأغراض الزراعية والصناعية.

- تطوير أنظمة معالجة النفايات الصلبة، وتحسين طرق جمعها ومعالجتها معالجة صحية. إضافة إلى إغلاق المكبات غير الصحية والعشوائية ذات الأثر البيئي والصحي الضار.

- إنشاء مكبات صحية خاصة بالنفايات الخطيرة ومعالجتها بالطرق السليمة.

- تطوير شبكة الطرق الفرعية والرئيسية، وتزويدها بالإنارة الكافية وبالإشارات المرورية اللازمة.

- الإسراع في تنفيذ المشاريع الاستراتيجية الكبرى مثل الميناء، لدوره الحيوي والهام اللازم لإنعاش الاقتصاد الفلسطيني.

الملاحـــق

ملحق رقم (1)

الفقرة 12 (حماية البيئة) من الملحق الثالث في اتفاقية واشنطن :[104]

ينص البند الرابع على " يجب أن يعمل كل طرف على حماية البيئة دون أحداث أي أضرار بيئيـة بما في ذلك الأرض والماء والهواء".

ينص البند السادس على " يجب أن يعمل كل طرف على أن يتخذ الإجراءات اللازمة لمنع تسـرب ميـاه الصرف الصحي أو أي نفايات سائلة الى مصادر المياه وشبكات توصيل المياه أو الأماكن التي تتجمع فيها المياه بالإضافة إلى الماء الجوفي والمياه السطحية والأنهار".

ينص البند الحادي عشر على " يجب أن يتعاون كلا الطرفين في تطبيق الوسـائل لمنـع الضجيـج والغبـار المتطاير أو أي أضرار أخرى يمكن أن تحدث نتيجة لقلـع الصخـور بمـا يسـبب الضـرر للطـرف الآخـر. وعلـى الجـانب الفلسـطيني اتخـاذ الإجـراءات المناسـبة ضـد قلـع الصخـور الـذي يعتـبر منافيـا لمعايـير الاحتياجات البيئية".

[104] اتفاقية واشنطن : تم توقيعها في 28 سبتمبر 1995 في واشنطن بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، وتشتمل الاتفاقية على بنود تلزم الطرفين بالمحافظة على البيئة إلا أن إسـرائيل تسـتغلها في إعاقـة مشـاريع البنيـة التحتيـة في منـاطق السلطة الفلسطينية متذرعة بالآثار البيئية الناتجة عن المشروع.

ملحق رقم (2)

مشاريع البنية التحتية التي قامت بتنفيذها بكدار في قطاع غزة

ملحق رقم (3)

قائمة بمشاريع البنية التحتية التي قامت بتنفيذها وزارة الأشغال العامة في قطاع غزة

ملحق رقم (4)

قائمة بمشاريع البنية التحتية التي تم تنفيذها في نطاق بلدية غزة

ملحق رقم (5)

قائمة بمشاريع البنية التحتية التي تم تنفيذها في نطاق بلدية خانيونس

ملحق رقم (6)

قائمة بمشاريع البنية التحتية التي تم تنفيذها في نطاق بلدية بيت لاهيا

ملحق رقم (7)

قائمة بمشاريع البنية التحتية قيد التنفيذ ومشاريع جاهزة للتنفيذ في محافظة الشمال

ملحق رقم (8)

قائمة بمشاريع البنية التحتية التي قامت الانروا بتنفيذها في قطاع غزة